

الفصل الثالث

مقاطعة «لانجويدوك – Languedoc»

مقاطعة لانجويدوك

واكب محق الهرطقة في أوكيتانيا في الجنوب فقدان أوكيتانيا لاستقلالها، وضمها إلى الأراضي الفرنسية في الشمال. وأصاب الضعف والوهن نفوذ ريموند السابع حاكم تولوز في الجنوب، بحيث أصبح خاضعاً لنفوذ لويس التاسع ملك فرنسا. ولا اعتبارات سياسية تزوج ريموند السابع من ابنة ألفونس بواتيه شقيق ملك فرنسا. غير أن جميع ممتلكات ريموند آلت بموته إلى ألفونس بواتيه، ثم أصبحت في النهاية جزءاً من أملاك الخاصة الملكية الفرنسية بعد وفاة شقيق الملك، وأصبحت جميع الأراضي الأوكيتانية الواقعة بين «أكويتين - Aquitaine» و«پروڤنس - Provence» خاضعة لملك فرنسا الذي اتبع سياسة إضعاف طبقة النبلاء ورجال الإكليروس؛ حتى يضمن سيطرته عليهم.

وحتى يؤمن جبهة الجنوب من أى تدخل خارجى أبرم ملك فرنسا معاهدتين مع ملك أراجون في عام ١٢٥٨، وملك إنجلترا في عام ١٢٥٩ احتفظ بمقتضاها ملك إنجلترا بدوقية أكويتين على أن يكون خاضعاً لملك فرنسا، ورغم نجاح ملك فرنسا في ضم جنوب أوكيتانيا إلى أراضيه، فقد ظلت تولوز في عام ١٣٠٠ تنعم بشيء من الاستقلال. وبانضمام الجزء الكبير من أوكيتانيا الذي احتله ملك فرنسا انسلخت هذه الأراضي المحتلة عن أوكيتانيا، غير أن الحكم الفرنسي رأى من الأصلح له أن يمنح ست مقاطعات في الجنوب نوعاً من الاستقلال والروابط المشتركة، مثل اللغة والقانون والإجراءات والإدارة. وتتكون هذه المقاطعات المشتركة من بيريجورد - كوبرسي، وردوبرج، وتولوز، وألبى وكارسون بيزيه، وبوكير ينميس. وأطلق الفرنسيون على هذا التجمع السياسى والديموجرافى آنف الذكر اسم مقاطعة لانجويدوك^(*). وهو اسم يختلف عن اسم الشمال الناطق باللغة الفرنسية والمعروف باسم «لانجويدويل - Longuedoeil». ويرجع الفرق بين الاسمين إلى أسباب لغوية بحتة. وليس أدل على استقلال لانجويدوك من أنه كان لها برلمان خاص بها.

(*) بعد ظهور مارتن لوثر، اعتنق كثير من الأهالى في لانجويدوك البروتستانتية، وتعرضوا ثانيًا للقمع الكاثوليكي في القرون ١٦ - ١٨، حتى نشبت حروب الدين الفرنسية.

كانت لانجويدوك أكثر أجزاء أوكيتانيا اتساعاً وأكثرها حيوية. ورغم كل ما شاهده هذه المنطقة من قلاقل وحروب صليبية، فإنها حافظت على رخائها وازدهارها وهويتها الثقافية. فضلاً عن كونها شرياناً تجارياً وصناعياً مهماً. وقد ظلت هذه المقاطعة تحتفظ بازدهارها الاقتصادي حتى القرن الرابع عشر الذى شاهد كساداً اقتصادياً كبيراً. ولم يحاول ملك فرنسا التدخل فى شئون هذا الإقليم طالما واطب على دفع الضرائب المفروضة عليه وأطاع أوامره الملكية. وأيضاً من دلائل استقلال هذا الإقليم أن له لغته وقوانينه وجامعاته الخاصة. وكما ذكرنا تركتهم السلطة الفرنسية لشأنهم فلم تحاول إرغامهم على استخدام اللغة أو القوانين الفرنسية على عكس سيمون دى مونفورت الذى أجبرهم على استخدام بعض القوانين الفرنسية. والجدير بالذكر أن كثيراً من الوظائف الرسمية مثل الإدارة والقضاء كانت تسند إلى أهل الجنوب. والجدير بالذكر أيضاً أن لانجويدوك استطاعت أن تتجاوز الدمار والخراب الذى ابتليت به من جراء الحروب الصليبية وتسترد عافيتها وازدهارها. ولعل الكساد الاقتصادى وحرب المائة عام(*) أضرا بها أكثر من الحروب الصليبية.

وبسبب احتلال فرنسا لها أصبحت لانجويدوك إحدى مقاطعاتها، لها لغتها الدارجة وهى اللغة الأوكيتانية. وكما أسلفنا امتنع الفرنسيون عن إرغام أهل الجنوب على استخدام اللغة الفرنسية. وأصبحت اللغة الأوكيتانية المحلية لغة الشعر فى تلك المنطقة. ولكن هذا الوضع أضر بإنتاجها الأدبى؛ حيث صار محلياً، وليس رافداً أساسياً فى الأدب الفرنسى، وشيئاً فشيئاً بدأ أهل لانجويدوك يتعلمون اللغة الفرنسية ولكن بلكنة جعلت منهم حتى يومنا الراهن أضحوكة فى نظر أهل باريس. وبمرور الزمن أدرك أهل لانجويدوك أن استخدامهم للغة الأوكيتانية المحلية يمثل عائقاً أمام طموحهم وتقدمهم الاجتماعى؛ ولهذا اتجه البعض منهم إلى أن يكون فرنسيّاً أكثر من الفرنسيين، مثل جيوم دى نوجاريت الذى عمل قاضياً فى الجنوب ليصبح واحداً من أهم وزراء الملك فيليب العادل، وبلغ من ولاء هذا الرجل للعرش الفرنسى أنه قام بالقبض على البابا بونيفاس الثامن (١٢٩٤ - ١٣٠٣) والزج به فى السجن عندما دخل هذا البابا فى صراع مع ملك فرنسا، بحجة أن ولاءه لوطنه فرنسا يفوق أى ولاء آخر. وجميع شتات المقاطعات المتباينة فى صعيد وطنى واحد كان لا بد للحكومة المركزية فى فرنسا أن تترسخ.

(*) بين فرنسا وانجلترا: ١٣٣٧ - ١٤٣٥.

ولكن ولاء نوجاريت الأعمى للملك فرنسا لم يكن القاعدة بين أهل لانجويدوك؛ حيث إن معظمهم كان يتشكك في نوايا الحكومة المركزية في باريس، ويحرص على الاستقلال عنها. بل إن مفاهيم الجنوب الدينية كانت في كثير من الأحيان أبعد ما تكون عن المفاهيم الكاثوليكية التقليدية. وظلت لانجويدوك تحافظ على هذا الاستقلال الثقافي والديني لقرون طويلة قبل أن تنصهر تمامًا في بوتقة فرنسا الثقافية والدينية والسياسية. ويدلل المؤرخون على جنوح أهل لانجويدوك نحو المروق الديني ليس فقط بانتشار الهرطقة فيها في الماضي، بل بانتشار الدين البروتستانتي. وعلى أية حال، فلا ريب أن الحروب الصليبية الأليجنسانية أسهمت إسهامًا ملحوظًا في صهر لانجويدوك في بوتقة السياسة الفرنسية.

وغنى عن الذكر أن باباوات روما كثيرًا ما كانوا يحققون مطامعهم السياسية عن طريق الاستعانة بملوك لقمع محاولات الاستقلال عنهم. فعلى سبيل المثال عندما قرر الباباوات إحكام السيطرة على صقلية وناپولي وانتزاع الأولى من قبضة عائلة هوهنشتاوفن المناهضة للكرسى الباباوى، تم تسيير حملة صليبية فرنسية ضدهما، كما تم تعيين أمير فرنسى حاكمًا على الجنوب الإيطالى.

محاكم التفتيش فى لانجويدوك

عندما نشأت محاكم التفتيش فى إقليم لانجويدوك فى جنوب فرنسا لم تكن هناك أية سابقة يمكن لهذه المحاكم الاقتداء بها. وكان جانب كبير من سكان لانجويدوك يدين بالهرطقة الكاثارية (التطهيرية)، والهرطقة الفالديسيانية (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب». دار سينال للنشر بالقاهرة والانتشار العربى فى بيروت ١٩٩٧). انتشرت الهرطقة فى لانجويدوك انتشار النار فى الهشيم لدرجة أنه لم تخل عائلة من وجود مهرطقين بين أفرادها. وكان أهالى لانجويدوك، باستثناء الرهبان الفرنسيين الوافدين من الشمال، يناصرون محاكم التفتيش العدا، وينظرون إليها شذراء. وقد عبر شعراء التروبادور عن احتقارهم لها وللرهبان الفرنسيين الذين يؤيدونها. يقول جويلم دى موتانا جوت فى هذا الشأن: «الآن تحول القساوسة إلى محققين فى محاكم التفتيش، وهم يدينون الناس وفق هواهم. وليس لى اعتراض على محاكم التفتيش لو أنها أدانت أخطاء الناس بالحسنى، وأعادت الضالين إلى حظيرة الإيمان دونما غضب مستشيط، وسمحوا للتائبين أن يجدوا الرحمة». وأيضًا انبرى پير كاردينال للهجوم على محاكم التفتيش قائلاً: «إن الرهبان الدومنيكان أثناء تناولهم طعام الغداء يتجاذبون أطراف الحديث حول جودة الخمر التى يحتسونها.. وأنشأوا محكمة تتهم كل من يهاجمهم بأنه مهرطق والدنسيانى ساعين إلى النفاذ إلى أسرار جميع الناس بهدف بث الرعب فى قلوبهم».

كان حكام لانجويدوك يتخذون موقفًا متساهلاً من الهرطقة. وحتى إذا لم تكن السلطة الحاكمة مهرطقة، فإنها لا تعترض سبيل المهرطقين وتركهم وشأنهم، وتهتم بالحفاظ على الحريات المدنية أكثر من اهتمامها بمحاربة الهرطقة. وفي طول لانجويدوك وعرضها كان النبلاء الأقوياء يجهرون بهرطقتهم أو يحتفظون بها في قلوبهم سرًا. وكما سوف نرى بالتفصيل كانت الكنيسة الكاثوليكية تعتبر ريموند حاكم تولوز في عداد المهرطقين، وكان أهالي لانجويدوك ينظرون إلى محاكم التفتيش على أنها قوة غازية ورمز للسيطرة الأجنبية.

حمل أهل لانجويدوك المقت لرجال الإكليروس؛ بسبب شدة فسادهم وعنفهم. وكثيرًا ما لجأت الكنيسة إلى الاستيلاء على أموال الناس وممتلكاتهم بزعم أن أصحابها مهرطقون، الأمر الذي اضطر البابا إينوسنت الرابع في عامي ١٢٤٣ و ١٢٤٥ إلى إصدار أوامره بعدم انتهاج هذه السياسة؛ حتى لا يتهم المهرطقون رجال الكنيسة بأنهم مجموعة من اللصوص والمحتالين تسعى إلى الاستحواذ على ممتلكات الناس بزعم إنقاذ أرواحهم من الهلاك. والجدير بالذكر أن الهرطقة لم تنتعش فقط بين المدنيين من سكان لانجويدوك، بل وبين رجال الدين أنفسهم الذين تمتعوا بالحصانة من العزل رغم هرطقتهم، بسبب قلة عدد الأساقفة، فلم يتيسر شلحهم، أى عزلهم من وظائفهم الكنسية. ولهذا أصدر البابا جريجورى التاسع في عام ١٢٣٣ مرسومًا يقضى بمنح الأسقف الواحد (دون حاجة إلى مجمع أساقفة) الحق في شلح أى كاهن مهرطق وتسليمه إلى الذراع العلمانية لحرقه حيًا، وهو نص أدخله هذا البابا فيما بعد على القانون الكنسى. وأيضًا أصدر البابا إينوسنت الرابع في عام ١٢٤٥ إلى المفوض فى لانجويدوك أمرًا بعدم ترقية أى مهرطق إلى مرتبة أسقف. وقد واجه رجال الدين المتحمسون عداوة مشبوبة من الشعب لدرجة أنه تعذر عليهم استمرار العيش فى أماكن عملهم مثلما حدث لجويلم پير قسيس ناربون فى عام ١٢٤٦، الأمر الذى أدى إلى امتناع كثير من الكرادلة فى لانجويدوك من تقديم العون والمساعدة إلى محاكم التفتيش؛ مما أثار حق البابا إينوسنت الرابع ودهشته. وقد وصف برنارد جوى الأساقفة الذين ناصروا ريموند تولوز بأنهم من أخبث خلق الله وبأنهم الأعداء الحقيقيون الذين يهددون الكنيسة ومحاكم تفتيشها. وكذلك تسبب ادعاء المحققين فى محاكم التفتيش بأنه يحق لهم مراقبة أعمال القساوسة فى بذر بذور الشقاق بين محاكم التفتيش وعدد من رجال الكنيسة.

وأيضًا واجهت محاكم التفتيش مشكلة عدم وجود أماكن كافية لحجز المتهمين والمدانين.

وتهرب الأساقفة من مسئولية إقامة السجون لأعداد السجناء الغفيرة، فاضطر الملك لويس التاسع إلى التدخل لبناء هذه السجون. وبسبب هذه العوائق لم يكن من السهل على المحققين في محاكم التفتيش أداء واجبات وظيفتهم. ولولا إفراطهم في التعصب وتحمسهم الشديد لأعمالهم القمعية لربما فَتَّ هذا في عضدهم. وقد لعب الرهبان الجائلون والشحاذون الذين نذروا أنفسهم لخدمة الله والزهد في الحياة دورًا مهمًا في توجيه هذه المحاكم وإدارتها. وأعطاهم عزوفهم المطلق عن زخرف الدنيا طاقة هائلة في قمع المهرطقين. ولا ريب أن محاكم التفتيش أسهمت بنصيب وافر في إخضاع أوكيتانيا في الجنوب إلى ملك فرنسا في الشمال، موحدة بذلك الشطرين الشمالى والجنوبى، رغم مشاعر الجنوب العدائية ضد الشمال، كما سبق أن رأينا عند الحديث عن الحروب الصليبية الأليبيجنسانية. وكما قلنا وجد المهرطقون في لانجويديوك الحماية لدى النبلاء والأشراف وعلية القوم. ونتيجة قوة المهرطقين وكثرة أعدادهم، تعرض بعض الكهنة في كثير من الحالات للذبح دون رحمة. وفشلت جهود المفوض الباباوى الكاردينال رومانو ومجلس تولوز في حماية العقيدة الكاثوليكية. والجدير بالذكر أن الجامعة التى أنشأها ريموند في تولوز تعثرت في أداء مهمتها في بادئ الأمر، رغم أنها استقدمت فقهاء لاهوت للتدريس فيها من باريس. بل إن سكان الجنوب سخروا علانية من مداخلات ومجادلات هؤلاء الفقهاء، الأمر الذى اضطر ريموند إلى وقف الإعانات عن هذه الجامعة الوليدة التى اضطرت إلى إغلاق أبوابها لبعض الوقت.

ومع اشتداد ساعد طائفة الرهبان الدومنيكان، بدأ هؤلاء الرهبان يتصدون بقوة وحزم لانتشار الهرطقة في تولوز حتى قبل أن تنشأ محاكم التفتيش. وفي عام ١٢٣١ اعتلى واحد من غلاة الرهبان المنبر ليعلن أن تولوز مليئة بالمهرطقين الذين ينشرون ضلالهم، دون أن يعترض سبيلهم أحد. وضاق حاكم تولوز ذرعًا بالشكوى من هذا الراهب لما تتضمنه هذه الشكاوى من دعوة إلى القمع. واجتمع القناصلة في قاعة المدينة وجاء رئيس الأساقفة پير داليه لتوبيخ الراهب لقوله بوجود هرطقة في المدينة. ورغم تفاهة هذه الحادثة فإنها تمثل مؤشرًا إلى التوتر الذى شاب علاقة السلطة المحلية في تولوز بمحاكم التفتيش، ورغبة هذه المحليات في الاحتفاظ باستقلالها عن الكنيسة. ولكن تولوز كما سوف نشاهد اضطرت في النهاية إلى الخضوع لاستبداد الكنيسة.

لسحلها وإحراقها:

إخراج جثث الهرطقة

ويعتبر رولان كريمونلة المنتمى إلى طائفة الرهبان الدومنيكان الذى انتدبته جامعة تولوز الوليدة من جامعة باريس لتدريس اللاهوت فيها من أوائل الساخطين على اللغة القاذعة التى استخدمها قناصل تولوز فى هجومهم على الرهبان المتحمسين لتعقب المهرطقين. وذهب رولان كريمونلة إلى أنه اكتشف أن كاهنًا فى كنيسة سيرين يدعى جان بيير دونات مات مؤخرًا ودفن فى أرض الدير، ضل وهرطق وهو على فراش الموت. وبدون الرجوع إلى السلطات، وبدون إجراء أى تحقيق قانونى، قام الراهب رولان بالاجتماع ببعض الرهبان والقساوسة ونبشوا القبر وأخرجوا الجثة منه، وجروها فى الشوارع، ثم قاموا بحرقها أمام الملاء.

وبعد هذا بوقت قصير سمع هذا الراهب عن قسيس مرموق من أتباع الهرطقة الفالديسيانية يدعى جالفان. فقام رولان بإلقاء عظة هيج فيها خواطر الناس، وقاد طغمة من الرعاع إلى البيت الذى مات فيه هذا المهرطق ودمروه وساووه بالأرض. ثم تقدموا إلى المدافن التى دفنت فيها جثة المهرطق وأخرجوها من الأرض وجروها فى المدينة فى موكب حاشد حتى وصلوا بها إلى ميدان الإعدام، حيث حرقوها بكل وقار.

وقبل إنشاء محاكم التفتيش كانت محكمة الأسقفية هى التى تتخذ ما تراه من إجراءات ضد المهرطقين، وكذلك تكليف الذراع العلمانية أو السلطة المدنية بالتصرف، ولكن الراهب رولان قام بالاشتراك مع الرعاع فى حرق رفات ضحاياه دون الاحتكام إلى نصوص القانون. وساعدهم على أخذ القوانين فى أيديهم قيام بعض الأساقفة بشن غارات على المهرطقين خارج أسوار مدينة تولوز فى حين أنهم سمحوا للمهرطقين داخل المدينة بالتمتع بحماية القناصل لهم.

وبالنظر إلى أن عمليات قمع الهرطقة لم تكن قد اتخذت بعد شكلاً منظماً، فقد شعر الإكليروس بالحاجة إلى تنظيم يضطلع بمهمة مطاردة المهرطقين وعقابهم. ولا شك أن تعيين محققين للتحقيق فى أمور الهرطقة عام ١٢٣٣ كان أول سابقة من نوعها، دون أن تثير الاهتمام أو تلفت النظر إليها. وقد كان بيير بون دى سانت جيل رئيس كهنة تولوز، وبيير سيلد، وجويلم أرنود، وأرنود كاثالا من أول الذين عينوا محققين فى محاكم التفتيش. وعندما نشأت محاكم

التفتيش في ظل هذه الظروف لم يدر بخلد أحد أنها سوف ترتكب تلك الفظائع الرهيبة، وأنها سوف ترتكب في المستقبل كل هذا الهول والرعب.

لم يعدم المهرطقون في تولوز من يدافع عنهم. فعندما قام المحققان بيير وجويلم بإجراء تحقيق حول الهرطقة المتفشية في المدينة وأشارا إلى وجود عدد كبير من المشتبه في هرطقتهم، انبرى كبار رجال تولوز للدفاع عنهم، وعندما أدين مهرطق يدعى جين تيسير بتهمة الهرطقة، كاد المسئول الدينى أن يقود المتهم إلى المحرقة، ولكن الجمهور المتعاطف مع المهرطق تجمع وهدد المسئول الدينى بالويل والثبور وعظائم الأمور بصوت راعد هادر، الأمر الذى اضطر ممثل الكنيسة إلى الاكتفاء بإبعاده والزج به في سجن الأسقفية، بينما هو يؤكد أن مسيحيته صحيحة وفوق مستوى الشبهات. وحدث هرج ومرج في مدينة تولوز، وهدد الغوغاء بتدمير دير الدومنيكان هناك، ورجم رهبانه بالحجارة؛ لأن هؤلاء الرهبان ينكلون بالأبرياء. وأثناء سجنه تظاهر تيسير المتهم بالهرطقة بشدة مرضه ودنو الموت منه وطلب تناول والصلاة من أجله.. ولكن هذه العودة إلى حظيرة العقيدة الكاثوليكية سرعان ما انتهت بالردة إلى الهرطقة. فبعد أن أحضر مسئول مدينة لافور إلى تولوز عددًا من المهرطقين الذين تأكدت هرطقتهم وسلمهم إلى الأسقف، لم يجد تيسير غضاضة في مخالطتهم والتأثر بهرطقتهم والسير على دربهم لدرجة أنه قرر الانضمام إليهم عندما قام المحققون باستدعائهم للتحقيق معهم. ودعا الأسقف القضاة وعددًا كبيرًا من المواطنين لحضور التحقيق مع المسجونين، ومن بينهم تيسير، وانتهى التحقيق بإدانتهم جميعًا. وركب تيسير رأسه ورفض التراجع عن هرطقته، ولم يعترض أى منهم على إحراقه حيًّا. والجدير بالملاحظة هنا أن المحققين في بادئ الأمر كانوا يخضعون لسلطة الأسقف. غير أن المحققين خارج تولوز أجروا تحقيقاتهم في استقلال تام عن الأساقفة. ففي مدينة كاهور مثلاً تصرفوا بدون الرجوع إلى أسقف كوبرسى أو استشارته؛ حيث إنهم في عام ١٢٣٤ أدانوا عددًا من الموتى وأخرجوا جثثهم من القبور وحرقوها.

وحين تم في تولوز إعلان قرار تنصيب دومنيك قديسًا في الكنيسة الكاثوليكية، أقام الأسقف ريموند قداسًا وقورًا في دير الدومنيكان، وبينما كان هذا الأسقف يغادر الكنيسة لتناول طعام الغداء في مطعم الدير، أرسل إليه دومنيك من يبلغه عن وجود مهرطقين في بيت يقع في شارع قريب. وهرع الأسقف بصحبته معاونوه إلى هناك، فاتضح لهم أن صاحب البيت هو بيافين بورسييه مبعوث هرطقة تولوز، حيث كانت حماته راقدة تحتضر بسبب الحمى التى أصابتها. وكانت هذه الزيارة مباغته لدرجة أن المرأة المحتضرة لم تشعر بدخول الأسقف في

حجرتها، ثم ظنت المرأة أن الأسقف القادم زميل لها في الهرطقة فأسرت له بمعتقداتها الهرطقة. عندئذ كشف الأسقف عن هويته، وطلب منها نبذ هرطقتها، ولكنها أبت، فاضطر إلى إدانة هرطقتها، وأمر بحملها على سريرها وإضرام النار فيها في مكان الإعدام. وألقى القبض على بورسييه وبرنارد ألدربك اللذين وشيا بالكثير من أصدقائهما. ولما فرغ الأسقف ريموند من أمر المهرطقين، قفل راجعاً مع أعوانه إلى المطعم لتناول الطعام الذي تركوه، بعد أن شكروا الله وشكروا القديس دومنيك على حسن صنيعه!.

ومع اشتداد مطاردة المهرطقين تزايدت مقاومتهم وتزايدت ضراوة الشعب الذي يدافع عنهم؛ ففي عام ١٢٣٣ أرسلت الكنيسة اثنين من الرهبان الدومنيكان إلى مدينة كورديس للبحث عن المهرطقين. ولكن المواطنين الغاضبين انقضوا عليها وقاموا بذبحهما. وفي مدينة ألبى، ثار الشعب في ١٤ يونيو ١٢٣٤ عندما رأى إحراق اثنين من المهرطقين. وعقاباً له على ثورته أمر أرنود المسئول الكنسي بإخراج عظام امرأة مهرطقة تدعى «تسييرها» من قبرها لإحراقها، ولكن المسئول الكنسي لم تطاوعه نفسه على تنفيذ هذا الأمر، فقام أرنود على الفور بمغادرة اجتماع السنودس الذي يحضره، واتجه إلى الجبانة وأمسك بالمعول، وانهال به على القبر، ثم أمر موظفيه بإكمال ما بدأه، ثم عاد إلى السنودس لمواصلة اجتماعه. غير أنه رأى موظفيه يعودون إليه ليلبغوه أن حشدًا من الغوغاء طردوهم من الجبانة. وعندما عاد أرنود إلى الجبانة وجد حشدًا من الناس يحتلونها فأحاطوا به وتكاثروا عليه وأوسعوه ضرباً ولكمًا في وجهه وجنبه وهم يصيحون: «اقتلوه، فليس له الحق في أن يحيا» وحاول بعض المتذمرين جره خارج الجبانة لذبحه، في حين اقترح البعض إلقاءه في نهر كارن. ولكن بعض الناس أنقذوه وأعادوه إلى اجتماع السنودس، حيث تبعه جمع من الناس وهم يهتفون بموته، وبدأ أن جميع سكان ألبى توحّدوا وأنهم يؤازرون المهرطقين، ويناصبون أرنود العداء، الأمر الذي اضطره إلى إلغاء الحظر الذي كان قد فرضه على المدينة المهرطقة، ولكن خليفته الراهب فيرر تمكن من حبس الكثيرين وإحراق عدد آخر منهم.

كانت القلاقل أكثر تفاقماً في مدينة ناربون على الرغم من إرسال محققين مخصوصين لها. ففي مارس ١٢٣٤ تطوع الرئيس الدومنيكاني فرانسو فيرر من تلقاء نفسه بإجراء تحقيق مع المهرطقين، وزج في السجن مواطناً يدعى ريموند دارجان. ولكن تنظيمًا يعرف بأميستانس هب هبة رجل واحد لإطلاق سراحه. ولكن رئيس الأساقفة بيير أميل، وأميرى فايكونت ناربون

قاما بمحاولة إعادة القبض عليه، غير أنها وجدا أن أعضاء هذا التنظيم يقومون بحراسة بيته. وما إن رأوهما حتى تابعهما صائحين «اقتلوهما.. اقتلوهما» ونجحوا في طرد المهاجمين اللذين جاءا لاقتحام البيت. وحدثت مناوشات بين أعضاء التنظيم وبين المهاجمين وألحقوا الأذى بكثير من القساوسة، الأمر الذى دعا رئيس الأساقفة إلى فرض الحظر الكنسى على التنظيم، ولكن التنظيم تمكن من اقتحام ممتلكاته وطرده من المدينة، عندئذ ناشد البابا جريجورى التاسع جايم ملك أراجون أن يتدخل للتصدي للمهرطقين، فى حين اشتكى قناصلة نابون إلى قناصلة نيمس وطلبوا منهم الدعم والمؤازرة ضد محاكم التفتيش وإجراءاتها القمعية والتعسفية. وانتهى الأمر مؤقتا بعقد هدنة لم تدم طويلاً؛ حيث إن رئيس القساوسة أثار المشاكل عندما حاول إجراء تحقيق جديد وإلقاء القبض على عدد من المارقين. وفى عام ١٢٣٥ ثار الشعب فى وجه الرهبان الدومنيكان، وأعملوا نهباً وسلباً فى الدير، ودمروا كل السجلات الخاصة بالإجراءات التى اتخذتها محاكم التفتيش ضد الهرطقة. والتجأ رئيس الأساقفة پير إلى خطة خبيثة تلخص فى فصل المدينة عن ضواحيها، وقصر عمل محاكم التفتيش على هذه الضواحي، الأمر الذى ساعده على الحصول على التأييد العسكرى من الحضر، فاضطرت ضواحي المدينة إلى الاحتماء بريموند كونت تولوز الذى عين اثنين من غلاة المدافعين عن الهرطقة، وهما أوليفيه دى ترميس، وجونيود دى نيورت زعيمين لهذه الضواحي. واندلعت حرب أهلية ضروس بين الريف والحضر، استمرت حتى أبريل ١٢٣٧ لتنتهى بهدنة امتدت لعام كامل. وفى شهر أغسطس من هذا العام نفسه تمت دعوة كونت تولوز وعظيم كاركاسون للتحكيم بين الطرفين المتحاربين. وتم عقد معاهدة سلام فى مارس ١٢٣٨. والذى يدل على انتصار الكنيسة فى هذه الحالة على المهرطقين أنها استطاعت إجبارهم على التوبة لفترة عام فى الأراضي المقدسة ومحاربة المسلمين فى إسبانيا.

كان ريموند كونت تولوز كثير الشجار مع الكرادلة الذين اتهموه بحماية الهرطقة. ولهذا لجأت الكنيسة بصفة متكررة إلى فرض الحظر الكنسى عليه. ورغم كثرة شجاره مع الكنيسة فإنه كان يسعى إلى التصالح معها.. وفى معاهدة صلح عقدها عام ١٢٢٩ اشترطت عليه الكنيسة التوجه إلى الأراضي المقدسة فى فلسطين فى غضون سنتين ليشن حملة على الكفار هناك لمدة خمسة أعوام. ولكن ريموند حث بوعده للكنيسة، فقد امتنع عن شن الحرب المشار إليها؛ لأنه رأى أن غيابه عن البلدة لفترة خمسة أعوام سوف يعرض حكمه للخطر. وفى عام ١٢٣٠ اتهمته الكنيسة بانتهاك شروط معاهدة السلام التى أبرمها. فاضطر إلى التعهد لها ببذل جهود أكبر للتصدي للهرطقة. وفى عام ١٢٣٢ أمره البابا جريجورى التاسع بأن ينشط فى مقاومتها؛ مما

اضطره إلى مصاحبة أسقف تولوز في حملة ليلية لمباغثة المهرطقين الذين يحتمون بالجبال، حيث تمكن من القبض على تسعة عشر من غلاة المهرطقين والمهرطقات، يتزعمهم القائد باجان سيد بيسيد، ثم أحرقوهم جميعًا.

ورغم ذلك لم تسامحه الكنيسة لتراخيه في محاربة الهرطقة؛ ولهذا دعا المفوض الباباوى أسقف تورناى كرادلة لانجو إلى عقد اجتماع يرمى إلى تقديم شكوى للملك لويس ضد أسقف تولوز لتقاعسه عن تنفيذ الاتفاق الخاص بقمع الهرطقة، الأمر الذى أجبر كونت تولوز إلى استئنان قوانين صارمة للحد من انتشار الهرطقة في فبراير ١٢٣٤. ورغم أن البابا جريجورى التاسع أصدر أوامره إلى أساقفته وكرادته بالتوقف عن فرض الحظر المتكرر على هذا الكونت، فإنهم فرضوا الحظر الكنسى عليه مرتين في غضون عام واحد. وحين أصدر هذا البابا أمرًا جديدًا باستئصال الهرطقة في تولوز، تظاهر الكونت بالموافقة وسائر الكرسى الباباوى طمعًا في استعادة ماركيزية پروفنس، يؤيده في ذلك لويس ملك فرنسا الذى تزوج أخوه ألفونس من وريثة ريموند كونت تولوز الذى يبدو أنه استطاع أن يتصالح مع البابا جريجورى تصالحًا كاملاً، فقد استقبله هذا البابا في المقر الباباوى، كما أسند إليه مهمة قيادة الجيش الباباوى لإخضاع أهل روما المتمردين عليه والذين طردوا رئيس الكنيسة من مدينتهم. ورغم أن ريموند تولوز لم يفلح في إعادة البابا المطرود إلى كرسىه الباباوى، فقد اعتبره البابا صديقًا له.

وعند عودته إلى بلاده، وجد ريموند كونت تولوز أن الأمور تتجه نحو التفاقم والتأزم. ففى عيد القيامة في عام ١٢٣٥، وعدت الكنيسة المهرطقين الذين يتوبون عن هرطقتهم بمحض إرادتهم بالعفو عنهم، الأمر الذى شجعهم على أن يتوافدوا وحدائًا وزرافات إلى الرهبان الدومنيكان لإعلان توبتهم. وبسبب كثرتهم لم تتمكن طائفة الرهبان الدومنيكان من استتابة المهرطقين الذين أعلنوا تخليهم عن غيهم وضلالهم. فطلبوا من منافسيهم الرهبان الفرنسيسكان وغيرهم من قساوسة المدينة سرعة الحضور لاستتابة الجموع الغفيرة. وشجعت هذه التوبة الجماعة الطوعية رئيس الكهنة بون دى سانت جيل أن يلقي القبض على المهرطقين الذين رفضوا الإعلان عن توبتهم بمحض اختيارهم، ومن بينهم المهرطق أرنود دومينيل الذى دفعته رغبته في النجاة بجلده إلى تسليم أحد عشر مهرطقًا من معارفه إلى محاكم التفتيش، غير أن أربعة من هؤلاء المهرطقين استطاعوا الهرب بمساعدة جيرانهم من الفلاحين. ولكن

بعض المهرطقة تمكنوا من الإجهاز على هذا المهرطق الغادر من أجل الانتقام لزملائهم، بل إنهم استخدموا القوة لإطلاق سراح مهرطق يدعى پير جويلم ديلورت أثناء اقتياد رئيس دير سانت ترين له للزج به في السجن. وتناثرت أجساد المهرطقين الذين أحرقتهم الكنيسة في الشوارع لدرجة أفرغت سكان مقاطعة تولوز، فالتمسوا من حاكمهم أن يتدخل لوضع حد لهذه الوحشية. وبالفعل حاول كونت تولوز أن يشفع لدى محاكم التفتيش أن تخفف من وطأة تنكيلها، غير أنها لم تكثرث بشفاعته، فاضطر إلى الشكوى إلى المفوض الباباوى فى پير سيك باعتباره مسئولاً عن المجازر التى ترتكبها محاكم التفتيش. وطلب كونت تولوز منه أن يأمر المحقق سيلد بقصر نشاطه على منطقة كوبرسى. فتم نقله إلى كاهور التى جابها طولاً وعرضاً وهو يرغم جموعاً غفيرة على التوبة والاعتراف بذنوبهم.

ولكن استبعاد المحقق سيلد إلى كاهور أشعل غضب زميله جويلم أرنود الذى استدعى للمحاكمة بتهمة المهرطقة اثنى عشر زعيماً فى تولوز من بينهم أحد القناصلة، ولكنهم رفضوا جميعاً المثول أمام المحكمة وهددوه باللجوء إلى العنف وإشعال نار الثورة. ولكن جويلم قابل هذا التحدى بتحدٍّ أكبر، الأمر الذى جعل حاكم تولوز يطلب منه مغادرة المدينة أو التخلّى عن عمله. ولكن زملاءه الرهبان الدومنيكان أوعزوا إليه المضى فى تصفية المهرطقين والوقوف فى وجه كونت تولوز، غير أن القناصلة تضافروا ضد هذا الراهب العنيد وأخرجوه من المدينة بالقوة. ورغم انتقال هذا الراهب إلى مدينة كاراكسون فإنه أعطى أوامره لرئيس سانت أتيان وقساوسة الأبرشية بالاستمرار فى استدعاء وجهاء المدينة المطلوبين للمحاكمة. ولكن هؤلاء الوجهاء قاموا بحجز القساوسة فى قاعة البلدية ثم طردوهم من المدينة وهم عازمون على قتل أى قسيس يحاول تكرار اتهامهم بالمهرطقة. وكذلك هددوا أى شخص يطيع أوامر محاكم التفتيش بالويل والثبور، ثم أصدر هؤلاء الوجهاء إعلاناً باسم كونت تولوز بحظر تعامل الأهالى مع الإكليروس، وعدم بيع أى شىء إلى رجال الكنيسة، بل إنهم حظروا على الفران أن يخبز أى خبز للأسقف الذى تعرض لهجوم الشعب عليه وعلى مساعديه، كما تعرض لسرقة جياده. غير أن حال الرهبان الدومنيكان كان أفضل من حال سواهم من رجال الإكليروس؛ حيث إنه كان لهم أصدقاء غافلو الحراس الذين عينهم القناصلة المتمردون على الكنيسة لمحاصرة بيوتهم وقذفوا فوق الحائط للمحاصرين ضرورات الحياة مثل الخبز والجبن، رغم صدور الأوامر إلى الحراس بالقبض عليهم إذا فعلوا ذلك. وتتلخص مشكلة رجال الكنيسة المحاصرين الحقيقية فى نقص الماء الذى يجيئهم من نهر الجارون والذى سيطر عليه المارقون على الكنيسة سيطرة

كاملة. ورغم الأخطار المحدقة بهم ظل رجال الكنيسة المحاصرون يكابدون كل هذا العناء، وهم يتهللون لإيمانهم بقدسية قضيتهم. ولكن هذا لم يفت في عضد الراهب جويلم، فأرسل من كاراكاسون أمرًا باستدعاء المهرطقين للمثول أمامه بصحبة شاهدين على هرطقتهم. ودق رئيس الدير الأجراس لدعوة الرهبان إلى الاجتماع وخاطبهم قائلاً: «أيها الإخوة، اخرجوا وتهللوا؛ لأنه يتحتم على أن أرسل أربعة منكم إلى الاستشهاد... بناء على أوامر أخينا المحقق جويلم، رغم أن إطاعة هذه الأوامر معناها التعرض للذبح على الفور، كما هدد القناصلة بذلك. فليتقدم للاضطلاع بهذه المهمة كل من يسعى إلى الموت من أجل المسيح». وأبدى جميع الرهبان المجتمعين رغبتهم في الاضطلاع بهذه المهمة، فوقع اختيار رئيس الدير على أربعة منهم، هم ريموند دى فوارا، وچين دى سانت ميشيل، وجوى دى ناغار، وجويلم بليسون. وبلغت جسارة هؤلاء المتطوعين للاستشهاد حدًا جعلهم يقتحمون مضاجع المتهمين في بيوتهم. وفي أحدها تصدى للرهبان أبناء واحد من المهرطقين فاستلوا خناجرهم، ولكن بعض الحاضرين حالوا دون الاعتداء عليه.

كان هؤلاء الرهبان على أتم استعداد للشهادة في سبيل القضاء على الهرطقة، الأمر الذى جعل من الصعب على القناصلة التعامل معهم. وفي النهاية قرر القناصلة طردهم من الدير. وفي اليوم التالى الموافق الخامس أو السادس من نوفمبر عام ١٢٣٥، اجتمع الرهبان بعد القداس لتناول طعامهم، حيث فوجئوا بمقدم القناصلة على رأس حشد كبير يهددونهم بتحطيم باب الدير، عندئذ سار الرهبان فى موكب إلى الكنيسة المجاورة، وما إن جلسوا على المقاعد حتى اقتحمها القناصلة وأمرهم بالخروج. غير أن الرهبان رفضوا الانصياع فقام القناصلة باقتيادهم خارج الكنيسة عنوة وقسراً. وعندما ارتقى راهبان على الأرض قام القناصلة بتوثيق أيديهما وأرجلها وحملوهما خارج الكنيسة. وبعد اقتيادهما إلى الشارع اصطف الرهبان فى موكب اتجه نحو مزرعة تابعة لكنيسة أرتين وقد ارتفعت عقائره بالابتهاال والصلاة. وأمر القناصلة الحراس بعدم تزويدهم بأى شىء. وفي اليوم التالى قام رئيس الدير بتوزيعهم على عدد من أديرة المنطقة.

وبطبيعة الحال رفضت الكنيسة هذا الاعتداء الصارخ على حرمتها، وحملت ريموند كونت تولوز مسئولية ما فعله القناصلة، وأصدرت مرسومًا بفرض الحظر الكنسى عليه، وأرسلت هذا المرسوم إلى طائفة الرهبان الفرنسيسكان فى تولوز لإعلانه وتنفيذه. ولكن هراطقة مدينة

تولوز المتمردة على سلطان الكنيسة بادرت بطرد هؤلاء الرهبان الفرنسيين؛ وبذلك خلت تولوز تقريباً من جميع رجال الدين، وأصدرت الكنيسة حظراً آخر على كونت تولوز. وبادر رئيس الدير موت دي سانت بالتوجه إلى إيطاليا ليشتكو إلى البابا من اضطهاد المهرطقين لرجال الدين. واستشاط البابا جريجورى غضباً، فأغلظ القول لكونت تولوز في رسالة بعثها إليه في ٢٨ أبريل ١٢٣٦ مذكراً إياه بالوعد الذي قطعه على نفسه بشن حرب صليبية لتحرير بيت المقدس، وأنه حث بهذا الوعد. واهتمته الكنيسة أيضاً بحماية المهرطقين وتوفير ملاذ آمن لهم، الأمر الذي ساعد على اشتداد ساعدتهم وعلى تفشى الهرطقة في تولوز. وأمرته الكنيسة أن يضع حداً لهذه المهزلة، ويتوجه على جناح السرعة إلى الأراضي المقدسة على رأس حملة صليبية.

وأيضاً أرسلت الكنيسة إلى الحاكم فردريك الثانى أمراً بمنعه من التعامل مع مرءوسه ريموند، لأنه مهرطق أو في حكم المهرطق على أقل تقدير. وكذلك ناشدت الكنيسة لويس ملك فرنسا أن يتدخل لوقف كونت تولوز عند حده، وشددت عليه أن يسرع في إتمام زواج أخيه ألفونس من جين ابنة ريموند، الذي لم يجد مناصاً من الرضوخ إلى الكنيسة والمثول أمام المحققين في محاكم التفتيش في كاركاسون، والاجتماع بالأساقفة الذين انتزعوا منه وعداً بإعادة كل الرهبان ورجال الكنيسة الذين طردهم القنائلة من تولوز. وبالفعل نفذ ريموند هذا الأمر وأعاد إلى تولوز كل الرهبان المطرودين بعد انقضاء عشرة شهور على طردهم، ومن بينهم الراهب جويلم بطبيعة الحال.

غير أن نشاط المحقق پيير سيلد اقتصر على كوبرسى. وبالنظر إلى أن الراهب العائد جويلم كان يحتاج إلى من يعاونه في أعماله الدينية، فإن المفوض الباباوى رأى أنه من المصلحة تعيين معاون له من طائفة الرهبان الفرنسيين للتحفيف - حسب ظنه - من غلواء التطرف الدومنيكاني ولتهدة تائرة أهل تولوز على الكنيسة. ولكنه اتضح أن الراهب الدومنيكاني جويلم آنس إلى الراهب الفرنسيكاني أتيين دي سانت ثيرى، فاتفقا في الرأي واتخذا المواقف الساعية إلى استئصال الهرطقة.

تصدى الراهب جويلم للهرطقة بلا كلل أو ملل. وحتى في فترة نفيه من تولوز إلى كاركاسون انصرف إلى محاكمة السنيور دي نيورت وأدانه وأصدر الحكم عليه في فبراير (أو مارس) ١٢٣٦. وفي باكورة عام ١٢٣٧ نرى الراهب جويلم ينشط في تعقب المهرطقين في كوبرسى، حيث تعاون مع المحقق پيير سيلد في ملاحقتهم. وفي فترة غياب جويلم عن تولوز

جنى عدد من عتاة المهراطيين وأبرزهم إلى التوبة والعودة إلى أحضان الكنيسة مثل المهراطى المخضرم المرموق ريموند جريوس، الذى ظل زعيمًا محبوبًا لإحدى الطوائف المهارقة لأكثر من عشرين عامًا، فى ٢ أبريل من العام المشار إليه سلم نفسه إلى دير الدومنيكان طالبًا من الكنيسة قبول توبته، وواعدًا إياها بتنفيذ كل طلباتها، وأثناء اعترافاته بذنبه أمار اللثام عن شبكة المهراطيين الكاثاريين الذين كان على علاقة بهم. وجاءت اعترافاته مفصلة ودقيقة لدرجة أن تدوينها على الورق استغرق عدة أيام. وباح هذا الزعيم التائب بأسماء على القوم والوجهاء من المهراطيين. وبطبيعة الحال بثت اعترافاته الرعب والفزع فى المهراطيين الذين انخلعت قلوبهم خوفًا من أن تطولهم محاكم التفتيش.

كانت هذه الحادثة فرصة ذهبية هبطت على جويلم من السماء. فقد أصابت اعترافات المهراطى التائب زملاءه بالذهول، ولم يجرؤ أى منهم على إنكار الاعترافات التى وردت على لسان المهراطى التائب ريموند جريوس. واضطر الكثيرون منهم إلى الفرار كما تراجع كثيرون عن هرطقتهم، وكشفوا عن وجود شبكات هرطقة جديدة. وهكذا اتسعت دائرة المتهمين وأعدت قوائم طويلة تضم أسماء أناس هرطقوا أثناء احتضارهم، الأمر الذى جعل محاكم التفتيش تخرج أعدادًا غفيرة من جثثهم من القبور وحرقها، ثم مصادرة أموال وممتلكات أصحابها. وتحت هذه الضربة الموجعة ترنحت حركة الهرطقة المتفشية فى تولوز، وسبق إلى المحرقة فرسان ونبلاء ووجهاء كثيرون من تولوز؛ مما أدى إلى انهيار تنظيمهم السرى.

وبذلك تكون محاكم التفتيش قد أحرزت نصرًا مبيّنًا على المهراطيين. وحتى تتمكن من إحكام قبضتها على المهراطيين، أقامت هذه المحاكم دوائر عديدة فى كل المدن تخضع لسيطرتها. ونجحت هذه السياسة القمعية فى تشتيت المهراطيين ودفعهم إلى الهروب من البلاد. وفى بلدة پروفنس أظهر المحقق بون دى لاسبار نشاطًا ملحوظًا فى ملاحقة أعداء الكنيسة، فى حين ناشدت مدينة مونبلييه البابا جريجورى أن يتدخل لمنع تدفق المهراطيين الفارين إليها. فأمر هذا البابا مفوضه جين دين فيينا بالذهاب إلى هناك، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحيلولة دون تدفقهم إلى مونبلييه.

ويبدو أن ريموند كونت تولوز ضاق ذرعًا من كثرة أوامر الحظر التى فرضتها الكنيسة عليه، فامتنع عن الوفاء بوعدته بالرحيل إلى الأراضى المقدسة، كما قام بالاستيلاء على مارسيليا الثائرة فى وجه حاكمها كونت پروفنس الأمر الذى أثار غضب البابا جريجورى لما رآه فى ذلك من حماية للمهراطيين. وسعى كونت تولوز إلى شفاعته الملك لويس وزوجته الملكة لدى البابا

الغاضب، وشفعا لديه حتى وافق على إرجاء قيامه بحملته الصليبية لمدة عام آخر، كما أنه أصدر أمراً يقضى بعدم تمكين الرهبان الدومنيكان من السيطرة على محاكم التفتيش، نظراً لأنهم على حسب قوله يحملون لكونت تولوز المقت والكراهية.

ولكن المشاكل بدأت تتفجر من جديد في مدينة تولوز، ففي ٢٤ يوليه ١٢٣٧ فرضت محاكم التفتيش حظراً كنسياً على قناصلها لإحجامهم عن القبض على المهروطق الأمان دي روا، وبعض المهروطقين الآخرين وإحراقهم، وضاق ريموند بهذا التدخل في شئونه فعقد العزم على وضع حد له. وتكلفت مساعيه في هذا الصدد بالنجاح. ففي ١٩ مايو ١٢٣٨ استطاع الحصول على أمر بإيقاف أعمال محاكم التفتيش لمدة ثلاثة أشهر. فضلاً عن أن البابا استمع باهتمام إلى مطالب مبعوثيه الذين استطاعوا إقناع الكرسي الباباوى بالكتابة إلى أسقف تولوز يأمره باستمرار إيقاف أعمال محاكم التفتيش حتى يتمكن مفوضه الجديد كاردينال بالسترينا من فحص الشكاوى التى وصلته عن تجاوزات الرهبان الدومنيكان وتمحيص مدى إمكانية الاستجابة إلى طلب كونت ريموند بقصر النظر في أمور الهرطقة على الأساقفة كما جرت العادة في الماضي. وأيضاً تم تخفيض فترة الحملة الصليبية التى تعهد بشنها إلى ثلاثة أعوام شريطة أن يعطى لويس ملك فرنسا تأكيدات بالإبحار إلى الأراضى المقدسة في العام التالى، وإصلاح أخطائه التى ارتكبها في حق الكنيسة. ومقابل هذه التعهدات حصل ريموند على غفران الكنيسة لخطاياها، وعلى حل من أى حظر سبق فرضه عليه. والذى لا شك فيه أن المفوض الباباوى نجح فكبح جماح محاكم التفتيش حتى عام ١٢٤١.

وعندما قبل البابا إسناد مهمة التحقيق إلى أساقفة تولوز بدلاً من محاكم التفتيش، تنفس المهروطقون الصعداء؛ حيث إن الأساقفة تقاعسوا في أداء واجبهم، واهتموا بمتاع الدنيا وزخرفها أكثر من اهتمامهم بملاحقة المهروطقين، على عكس الرهبان الدومنيكان الذين نذروا أنفسهم للقضاء على الهرطقة. وبطبيعة الحال شجع هذا المهروطقين على التهادى في هرطقتهم وأن يطلوا براءوسهم من جديد. وتاق المهروطقون التائبون إلى العودة إلى سابق هرطقتهم بعد نجاحهم في استرداد ممتلكاتهم المصادرة. وتطلعت كل عائلات تولوز إلى الثأر من محاكم التفتيش وما أنزلته من عقاب قاسٍ ببعض أفرادها. كما أن كثيراً من دعاة الهرطقة لاذوا بالجلال والكهوف والغابات ييشرون بالمروق. ونظراً لكثرة المهروطقين وقلة السجون، لم يتمكن الكرادلة من تنفيذ الأحكام بالسجن في كثير من الحالات.

وفي عام ١٢٤٠ قام «ترينسافيل»- ابن فايكونت بيزيه (وابن عم الكونت ريموند) الذي نجح سيمون دى مونتفورت في القضاء على والده - بإضرار الثورة على الكنيسة. وأحضر ترينسافيل من كاتالونيا في إسبانيا قوات أحسن أهل بيزيه استقبالها. وتمكنت هذه القوات من تطويق مدينة كاركاسون. وما إن استسلمت له ضواحي كاركاسون حتى قام هو وأتباعه بذبح ثلاثين رجلاً من رجال الكنيسة بدم بارد، رغم إعطائهم الأمان بالذهاب إلى ناربون. ولكن القوات الملكية بقيادة «چين دى بومنت» سرعان ما أخذت هذا التمرد وقضت قضاء مبرماً على جميع الأشراف المتمردين. ولكن هذه التجربة أوضحت بجلاء أن رجال الكهنوت العاديين مثل الأساقفة والكرادلة لا يصلحون للتصدى لانتشار الهرطقة بسبب انشغالهم بأمور الدنيا. والجدير بالذكر أن الهرطقة بلغوا حدًا من العنف والضرارة والبأس والمنعة جعل الكاثاريين في عام ١٢٤١ يعقدون اجتماعاً حاشداً على ضفة نهر لارنيتا تحت رئاسة أسقف مدينة ألبى المهرطق «أيمرى دى كوليت». وأمام استشرء الهرطقة في الجنوب الفرنسى اقتنعت الكنيسة والدولة على حد سواء بأن الاعتماد في محاربة الهرطقة على الأساقفة العاديين بلا جدوى، وبأن تفعيل محاكم التفتيش ضرورة لا محيص عنها.

توفي البابا جريجورى التاسع مؤسس محاكم التفتيش في ٢٢ أغسطس عام ١٢٤١. وأغلب الظن أنه قبل وفاته أطلق هذه المحاكم من عقابها بعد أن قيد حركتها لفترة من الزمن على نحو ما رأينا، ثم تولى الكرسي الباباوى من بعده سلسنتين الرابع الذى لم تدم فترة بابويته أكثر من تسعة عشر يوماً تبدأ في ٢٠ سبتمبر عام ١٢٤١ وتنتهى في ٨ أكتوبر من العام نفسه، وبوفاته ظل الكرسي الباباوى شاغراً حين انتخاب البابا إينوسنت الرابع في ٢٨ يونيو ١٢٤٣. ومعنى هذا أن الكرسي الباباوى ظل خالياً لما يقرب من عامين كاملين. وأتبع ريموند كونت تولوز في تلك الفترة سياسية رامية إلى استرضاء البابا جريجورى التاسع بسبب طمعه في إلغاء الحظر الكنسى المفروض عليه، والذي تكرر أربع مرات، وطمعه أيضاً في التساهل معه في شن الحرب الصليبية التى وعد بالقيام بها لتحرير بيت المقدس من يد المسلمين الكفار، وفي يوم ١٨ أبريل ١٢٤١ وقع ريموند كونت تولوز معاهدة تحالف مع جايم الأول حاكم أراجون من أجل الدفاع عن الأراضي المقدسة والعقيدة الكاثوليكية ضد الهرطقة. وبسبب رغبته في استرضاء الكنيسة لم يعارض ريموند في عودة محاكم التفتيش بعد توقيفها لفترة وجيزة إلى سابق بأسها وعنفوانها. ولكن يبدو أنه تورط بشكل ما في التمرد الذى ذكرنا أن ترينسافيل اضطلع به، الأمر الذى

جعل لويس ملك فرنسا يستدعيه في ١٤ مارس من العام نفسه، ويجبره على التعهد بالقضاء على المهرطقين المتمردين، وأن يسارع بالاستيلاء على قلعة مونسييجور آخر معقل للمهرطقة.

وتُلقى حالة أشراف فينوبليد الذين انخرطوا في تمرد ترينساقيل المشار إليه الضوء على العلاقة التي ربطت بين الدين والسياسة فيما يتعلق بنشأة محاكم التفتيش وتطورها، وكذلك الصعوبات البالغة التي اصطدمت بها هذه المحاكم في التصدي للمهرطقين المتشبهين بهرطقتهم اعتزازاً منهم بقوميتهم وروحهم الوطنية. ونذكر مصداقاً لارتباط الدين بالسياسة حالة ثلاثة إخوة من عليّة القوم هم «جويلم جويرود - Guillem Guiraud»، و«برنارد أوث - Bernard Othe»، و«جويرود برنارد - Guiraud Bernard» بالإضافة إلى أمهم «إسكلارموند - Esclar monde» حرصت محاكم التفتيش على إلقاء القبض عليهم بتهمة الهرطقة، ووصفتهم التحقيقات الشاملة التي أجرتها محاكم التفتيش برئاسة الكاردينال رومانو عام ١٢٢٩ بأنهم من قيادي الهرطقة البارزين. كما أن مجلس تولوز آنذاك أدان اثنين من هؤلاء الإخوة باعتبارهما عدوين لله، وهددهما بالطرد من الكنيسة إذا رفضا الاستسلام في خلال خمسة عشر يوماً. وفي عام ١٢٣٣ قام هذان الأخوان بحرق ممتلكات پير أمييل رئيس أساقفة ناربون، فضلاً عن اعتدائهما عليه وإصابته بجرح وهو في طريقه إلى الكرسي الباباوي، الأمر الذي جعل البابا جريجوري التاسع يأمره بالاشتراك مع أسقف تولوز في اتخاذ إجراء حاسم ضدهما. ثم قام الأسقف ريموند دي فوجا بالاشتراك مع مسئول الكنيسة في تولوز بإجراء تحقيق معهما. ثم أخذت شهادة رئيس أساقفة ناربون المعتدى عليه پير أمييل بالإضافة إلى شهادة مائة وسبعة أشخاص آخرين، شهدوا بهرطقة الإخوة الثلاثة وبأنهم وفروا الحماية في قلعة دورن لنحو ثلاثين مهرطقاً من عتاة المهرطقين، وبأنهم نجحوا في اغتيال أندريه شوليت مسئول كاركاسون الديني، انتقاماً منه لأنه كان يسعى إلى جمع الأدلة التي تدينهم. وذكر بعض الشهود بأن برنارد أوث في إحدى المناسبات أخرج قسيساً أثناء وعظه في الكنيسة واستبدل به واعظاً مهرطقاً.

ورغم هذا فإن هؤلاء الإخوة الثلاثة المهرطقين وجدوا من يدافع عنهم ويشهد لهم بصحيح الدين وصحة العقيدة. فقد شهد شاهد منهم بأن برنارد أوث كان غيوراً على دينه الكاثوليكي، وأنه أهلك وحده ألف مهرطق. وأيضاً شهد له قسيس آخر بأن أوث ساعد في إلقاء القبض على المهرطقين. ورغم هذا الدفاع عنهم فإن محاكم التفتيش عند إعادتها اتخذت موقفاً مناهضاً لهم. وفي عام ١٢٣٥ قام المحقق جويلم أرنود في فترة وجوده في كاركاسون

وبمساعدة رئيس شامستها باستدعاء الإخوة الثلاثة ومعهم أمهم للمثول أمام محكمة التفتيش. فاستجاب كل من الأخوين برنارد أوث وجويلم لهذا الاستدعاء ونفيا تورطهما في أية هرطقة. ولكن المندوب الملكى ألقى القبض عليهما وأجبر جويلم على الاعتراف بهرطقته، فحكمت عليه محكمة التفتيش بالسجن المؤبد في ٢ مارس ١٢٣٦، في حين أصر برنارد أوث، على إنكاره. غير أن محكمة التفتيش لم تكتثر لإنكاره وأصدرت حكمها عليه في ١٣ فبراير ١٢٣٦ وأجريت الاستعدادات لحرقه.

وأيضاً تمت في ٢ مارس ١٢٣٦ إدانة جويرود وأمه إسكلارموند لامتناعها عن المثول أمام المحكمة. ومن ناحيته أخذ جويرود يحصن نفسه وقلاعه تحصيناً عظيماً؛ الأمر الذى أفرع الفرنسيين الذين مارسوا ضغطهم الشديد على المندوب الملكى كى يطلق سراح الإخوة الثلاثة، فاستجاب المندوب الملكى لهم. ولم يتمكن المحققون في محاكم التفتيش من التحقيق معهم واكتفوا بإدانة كل العائلة على الورق فقط. ومعنى ذلك أن منعة هذه العائلة المهرطقة السياسية كانت السبب في عجز محاكم التفتيش عن إصدار أية أحكام عليها. ولكن هروب هذه العائلة المنيعة بجلدها من ملاحقة محاكم التفتيش كان الاستثناء وليس القاعدة. وكذلك بعد مرور عامين فشلت جهود المحققين في إرغام كونت تولوز على تنفيذ أحكامها المتعلقة بمصادرة ممتلكات عدد من النبلاء.

غير أن الفشل الذى منيت به ثورة ترينسافيل قوى من ساعد محاكم التفتيش، وجعل الأعيان المهرطقين يسعون إلى التصالح معها بدلاً من تحديها. وأجبر برنارد أوث على المثول أمام محاكم التفتيش كما أن المهرطق جويلم دى نيورت أعلن رضوخه واستسلامه وتخلّى عن قلاعه للملك لويس كشرط لتصالح عائلته مع الكنيسة. وعقد الملك مع هذه العائلة اتفاقية صلح في يناير ١٢٤١، واشترط على الإخوة الثلاثة أن يعيشوا خارج مدينة فينوليد التى يتحصنون فيها. ومن الواضح هنا أن الملك الفرنسى تحالف مع الكرسي الباباوى لتطهير جنوب فرنسا من المهرطقين لأسباب اقتصادية بقدر ما هى دينية.

وكما قلنا كان لإخفاق ثورة ترينسافيل أثر عظيم في انحسار الحركات المهرطقة بشكل واضح، وتعاظم نفوذ محاكم التفتيش. وقد حفظت لنا الوثائق سجلاً بالأحكام التى أصدرها المحقق پيير سيلد على المهرطقين في غضون بضعة أشهر بين عامى ١٢٤١ و ١٢٤٢. وكما سبق أن ذكرنا جرت العادة عند زيارة محققى محاكم التفتيش لأية مدينة أن يعلنوا عن فترة سماح

لإعطاء فرصة للمهرطقين للإعراب عن توبتهم باختيارهم ومحض إرادتهم تفاديًا لاستعمال أساليب القسر معهم، مثل السجن ومصادرة الأملاك والحرق على الخشبة (راجع كتاب «محاكم التفتيش» دار الهلال ٢٠٠١). وفيما يلي جدول يبين الأحكام التي أصدرها المحقق بيير سيلد وكذلك أماكن إصدارها في الفترة المذكورة.

اسم المكان	عدد الأحكام	تاريخها
جوردون	٢١٩	عيد ميلاد السيد المسيح في ١٢٤١
مونتكويك	٨٤	عيد الصوم الكبير في ١٢٤٢
سوفيتير	٥	
بيلكاير	٧	
مونتوبان	٢٥٤	أسبوع قبل عيد الصعود (٢١-٢٨ مايو ١٢٤٢)
موساك	٩٩	أسبوع الصعود (٢٨ مايو - ٥ يونيو ١٢٤٢)
مونتبيزات	٢٢	عيد الصوم الكبير ١٢٤٢
مونتوت	٢٨	عيد الصوم الكبير ١٢٤٢
كاستلنو	١١	عيد الصوم الكبير ١٢٤٢
المجموع	٧٢٩	

وبين مجموع التائبين صدرت الأوامر إلى ٤٢٧ منهم بالحج إلى مزار كومبو ستيليا في الشمال الغربي من إسبانيا، وهو مزار ناءٍ يقع على بعد أكثر من ٤٠٠ ميل في المسالك الجبلية الوعرة. وكذلك صدر الأمر إلى ١٠٨ تائبين بالحج إلى كانتربري بإنجلترا. كما أمرت محاكم التفتيش تائبين فقط بزيارة روما، واشترك ٧٩ منهم في الحروب الصليبية لفترات متفاوتة من عام إلى ثمانية أعوام. وليس أدل على العجلة التي تم بها إصدار الأحكام من أن تسجيل اعترافات المهرطقين التائبين في مدينة جوردون البالغ عددهم ٢١٩ شخصًا وإصدار الأحكام ضدهم لم يستغرق سوى أربعة أسابيع. بل إن الحكم على مهرطقي مونتوبان البالغ عددهم ٢٥٤ شخصًا لم يستغرق أكثر من أسبوع واحد قبل عيد الصعود، أي بمعدل ٤٢ تائبًا كل يوم.

وبسبب كثرة أعداد المهرطقين في كل من جوردون ومونتكويك، لم يجد المؤمنون الكاثوليك غضاضة في الاختلاط بهم، الأمر الذي عرضهم بطبيعة الحال للمخاطر والمهالك. وقد كان أحد القساوسة تربطه علاقة وطيدة ببعض المهرطقين يلتقى بهم في كرمهم ويطالع كتبهم ويأكل فاكهة الكمثرى معهم؛ مما أثار حفيظة محاكم التفتيش فمنعته من مزاوله عمله الكهنوتي، وأرسلته للتوبة والاستغفار إلى مزار كومبو ستيليا ثم إلى روما. وأيضًا رأى أحد المواطنين، ويدعى سوفيتير، ثلاثة هراطقة يدخلون منزل رجل مريض، ونما إلى سمع سوفيتير أنهم أغروه بالهرطقة، الأمر الذي كان كافيًا لاستتابته. فضلًا عن أن شخصًا اسمه بيلكافر نقل رسالة مهرطق إلى مهرطق آخر فاستتابته محاكم التفتيش، وأرغمته على الحج وزيارة الأماكن المقدسة في كل من بوى وسانت جيليس وكومبو ستيليا. وكذلك استتيب طبيب في مونتوبان لأنه عالج ذراع رجل مهرطق بأن ضمدها. وكذلك تمت استتابه بعض المراكبية؛ لأنهم قاموا بنقل بعض المهرطقين في قواربهم رغم جهلهم بهرطقتهم. وعوقبت امرأة؛ لأنها شوهدت وهي تأكل وتشرب مع امرأة أخرى مهرطقة. وكذلك عوقبت امرأة؛ لأنها استشارت مهرطقًا من طائفة الوالدنسيانيين بشأن علاج ابنها المريض. وعوقب رجل لمجرد رؤيته مهرطقين مرتين أو ثلاث مرات. ورغم توبته وتصالحه مع الدير بتقديم بعض الهدايا له، فقد أرسلته محاكم التفتيش إلى الحج في كل من كومبو ستلا وكانتربرى، بالإضافة إلى إرغامه على لبس صليب أصفر لمدة عام. وأيضًا أرسل رجل آخر ليحج في كومبو ستيليا لأنه تصادف أنه ركب في قارب يقل عددًا من المهرطقين.

وهكذا تغيرت الأحوال من النقيض إلى النقيض، فبعد أن رأينا الكاثوليك في منطقة لانجويدوك يخاطون المهرطقين الوالدنسيانيين والكاثاريين في الحياة اليومية، نجد أن محاكم التفتيش بدأت تكشف عن أنيابها وتهدد الكاثوليك بالويل والثبور إذا لم يقاطعوا هؤلاء المهرطقين مقاطعة كاملة، الأمر الذي بث الرعب والفرع في نفوس الأهالي وخلع قلوبهم لمجرد سماعهم عن وصول محققين من محاكم التفتيش. وليس أدل على ضخامة أعداد ضحايا محاكم التفتيش من أن مجلس نابون التمس من المحققين تأجيل تنفيذ أحكام السجن الصادرة ضد المهرطقين والمشتبه في هرطقتهم؛ لأن أعدادًا صغيرة منهم قررت التوبة بعد فوات مدة السماح، كما أنه استحال على السلطة المدنية توفير المال اللازم لبناء سجون تكفى لإيواء كل هذا الحشد الغفير من المهرطقين.

وقد ظلت مونتسيجور لعدة سنوات الملاذ الآمن الذى يلجأ إليه المهرطقون الكاثاريون. ورغم تدمير هذا الملاذ الآمن، فقد أعاد ريموند دى ميريل بناء كملاذ استمر أربعين عامًا، ودافع عنه ميريل بكل ما أوتى من عزم وقوة. وفي عام ١٢٣٢ استشعر الأساقفة المهرطقون في كل من تنتو آجن، وجويلابرت دى كاستريس في تولوز وعدد من القساوسة هناك ضرورة توفير ملاذ حصين يلجأ إليه المهرطقون هربًا من الاضطهاد الواقع عليهم، فاتفقوا مع ريموند دى ميريل على أن يقوم بتوفير الحماية للمهرطقين الكاثاريين وما يحملون من كنوز. وبالفعل خصص هذا الرجل قلعة الواقعة في منطقة ميرابو كملاجئ لهم يحميهم من مطاردة الفرنسيين. وحين شعر المهرطقون بوطأة محاكم التفتيش عليهم لاذوا بهذه القلعة. حتى ريموند دى ميريل نفسه لاذ بها عند هروبه مع زوجته كوربا من تولوز عام ١٢٣٧. ومن المعروف أن ابنته إسكلارموند استمسكت بهرطقتها، وفضلت أن تموت حرقًا على الخشبة على خيانة مبادئها المهرطقة. ولا شك أن هذه المقاومة العنيفة من جانب المهرطقين ضد محاكم التفتيش هددت استقرار الكنيسة والدولة.

المهرطقون يذبحون المحققين

وفي ليلة عيد الصعود عام ١٢٤٢ عندما كان پيير سيلد المحقق يختم أعماله في هدوء في مونتوبان أصيب بالفرع من أفيجنونيت، وهى بلدة صغيرة تبعد نحو اثني عشر فرسخًا عن تولوز، بسبب الأفعال الفظيعة التى اقترفها المحقق الجهم الصارم جويلم أرنود والمحقق المهذب الدمث إيتينان دى سانت ثيرى. وهى أعمال فظيعة شبيهة بالفظائع التى سبق للمحقق پيير سيلد أن ارتكبتها. وتدل الأحكام التى أصدرها هذان المحققان على قيامهما في نوفمبر عام ١٢٤١ بتطهير كل من مدينتى لافور وسانت پول دى كوجو من المهرطقين، وأن حضورهما إلى أفيجنونيت كان في ربيع عام ١٢٤٢. وبمجرد أن سمع ريموند دالفارو وأعوانه عن قدوم المحققين إلى بلدة أفيجنونيت حتى استعدوا للتصدي لهم وقطع دابرهم. وأرسل إلى المهرطقين المحتمين بقلعة مونتسيجور يطلب منهم العون والنجدة، فقام پيير روجر بإرسال عدد من الفرسان وحاشيتهم إليه على الفور. وتمركزت هذه القوة في غابة قريبة من أفيجنونيت يقال لها جايالك للتزود بالطعام، وقد انضم إليها نحو ثلاثين رجلًا مسلحًا. وتدل السرعة التى استجاب بها هؤلاء المسلحون لطلب العون على عمق الكراهية التى حملها المهرطقون للمحققين ومحاكم التفتيش. وقد يكون من الغرابة أن نجد قسيسًا يستضيف هؤلاء المناوئين لمحاكم التفتيش ويحسن

وفادتهم في قلعة يقال لها قلعة القديس فيلكس، وحضر المحققون وأتباعهم البالغ عددهم أحد عشر شخصاً، فرحب بهم حاكم المدينة في قلعته، واستعدوا لافتتاح محكمتهم الرهيبة في اليوم الثاني. وما إن هبط الظلام حتى تسلل لمراقبتهم عدد من مناوئهم من المهرطقين فوجدوهم يحتسون الخمر، ثم عاد المتسللون لرصد حركاتهم فوجدوا أنهم بدءوا يخلدون في النوم. ويبدو أنهم شعروا بالخطر الذي يتهددهم؛ لأنهم ناموا جميعاً في القاعة الكبرى بعد أن أقاموا المتاريس خلف الأبواب الموصدة. وعن طريق الغدر والخيانة فتح أحد أعوان المحققين باب القصر الذي ينامون فيه ليدلف إليه مهرطقو قلعة مونتيسيجور بعد أن انضم إليهم دالفارو، وخمسة وعشرون رجلاً من بلدة أفيجنونيت، وقام المهاجمون بتحطيم باب القاعة واندفعوا نحو المحققين يسفكون دماءهم ويعملون فيهم ذبحاً وتقتيلاً. وكان دالفارور يزهو بأعماله الدموية وتهشيم جمجمة المحقق جويلم أرنود. ولم يكف المهاجمون بذلك بل أعملوا فيهم نهباً وسلباً واقتسموا جيادهم وكتبهم وملابسهم. وما إن وصلت أخبار مذبحة المحققين إلى الكرسي الباباوى حتى سارع بجمع الكرادلة من أجل اعتبارهم شهداء السيد المسيح، وكان أول ما فعله البابا إينوسنت الرابع عند اعتقاله الكرسي الباباوى في يونيه ١٢٤٣ أن أكد استشهاد هؤلاء المحققين الضحايا. غير أن تطوييهم واعتبارهم قديسين جاء متأخراً في عهد البابا بيوس التاسع.

كانت مجزرة أفيجنونيت التي ارتكبها المهرطقون المتمردون ضد المحققين خطأ فادحاً؛ لأنها بثت الرعب في قلوب الناس حتى الذين لا يحملون الود لمحاكم التفتيش وأقنعتهم بضرورة استئصال المهرطقة. وأجرى الراهب فيرير المحقق في محكمة تفتيش كاركاسون تحقيقاً لمعرفة ملابسات المجزرة، كما أن بعض المشتركين فيها أدلوا باعترافاتهم التفصيلية بعد سقوط ملاذ المهرطقين في قلعة مونتيسيجور عام ١٢٤٤. ولكن الجناة الحقيقيين تمكنوا من الفرار، واستسلم جانب من المتمردين فتمت ترقية واحد من أشد العصاة وهو ريموند دالفارو إلى وظيفة مسئول تولوز. أما زعيم المتمردين الآخر وهو جويلم دى ماسنيتس بويل فقد أقسم على الولاء للحاكم الفرنسى ألفونس شقيق لويس ملك فرنسا في عام ١٢٤٩ بعد أن وافت المنية ريموند حاكم تولوز، ولا شك أن اشتراك جويلم دى ماسنيتس بويل في التمرد على المحققين ينم عن اشمئزاز الكثيرين من قسوة محاكم التفتيش وجبروتها؛ فقد ترمد هذا الرجل عليها بعد أن كان من أشد الناس ولاء للكنيسة إبان فترة عمله عام ١٢٣٣ في لافور؛ لأنه في تلك الفترة نفذ الأوامر التي أصدرتها محاكم التفتيش إليه وقبض على عدد من المهرطقين ونقلهم من لافور إلى تولوز، حيث تم إحراقهم على الفور.

ومن سوء حظ الكونت ريموند وقعت مجزرة أفيجنونيت في وقت كان يرنو فيه إلى استعادة نفوذ ومكانة عائلته الحاكمة ويطمع في تحقيق استقلال تولوز، وخاصة لأن الكونت ريموند اشتهر بعدائه للمحققين الدومنيكان، وعارض نفوذهم وطلب إلى الكرسي الباباوى ألا يرسل أيًا من المحققين الدومنيكان إلى أراضيه، مؤكّدًا للبابا رغبته الجادة في استئصال الهرطقة. وحتى يظهر الكونت ريموند جديته، طلب من الأساقفة أن يلعبوا دورًا نشطًا من أجل استئصالها، ووعد بتقديم الدعم لهم. ورحب ريموند كونت تولوز بأن يتولى الرهبان مهمة التحقيق مع المهرطقين بشرط أن يحتفظوا باستقلالهم عن التنظيمات الرهبانية التي ينتمون إليها. وقد هدد أحد معاونيه في كلمة ألقاها في كنيسة وساك بالقبض على أى شخص ينفذ العقوبات التي يفرضها عليه المحققون ومصادرة ممتلكاته؛ لأنه لم يخولهم سلطة المحاكمة. ولهذا كان من الطبيعى أن تعتبره محاكم التفتيش شريكًا في المجزرة التي حدثت.

كان كونت ريموند قد فقد مؤخرًا جانبًا من أراضيه، استولت عليه عائلة «كايت-Capet». ومن أجل استرداد ما فقد، تحالف كونت ريموند مع ملوك إنجلترا وكاستيل وأراجون وغيرهم من الأمراء، ولكن ارتكاب مجزرة أفيجنونيت سببت انفضاض بعض المواليين له عنه، كما أنه بدا كما لو كان انتصار المهرطقين على محاكم التفتيش أمرًا لا محيص عنه. ولكن تدخل قوات لويس ملك فرنسا حسم الموضوع بشكل نهائى لصالح الكنيسة ومحاكم التفتيش ضد المهرطقين المتمردين، الأمر الذى جرد ريموند كونت تولوز من مساندة حلفائه الإنجليز والجالاسكون. وعندما انتشر الطاعون وتسبب في انسحاب الجيش الفرنسى، تحرك المقاتل المخضرم «إمبرت دى بيجو»؛ ليحل محل هذا الجيش فى الوقوف فى وجه كونت ريموند. وعندما شعر الكونت أن الأمور تجرى لغير صالحه، عرض الصلح مع الكنيسة قاطعًا على نفسه عهدًا باستئصال الهرطقة ومعاقبة مرتكبى مجزرة أفيجنونيت، ووافقت الكنيسة على الصلح بعد أن اشترط عليه ملك فرنسا أن يتعهد بأن يجعل كل مواطن من رعاياه فوق الخامسة عشرة يتصدى للمتمردين والخارجين على الكنيسة، كما توعده ريموند نفسه فى حالة عودة الهرطقة إلى تولوز بالتصدى لها، وهكذا رجحت كفة الكنيسة على كفة المهرطقين.

وبانتصار المواليين للكنيسة الكاثوليكية على المهرطقين، أخفقت محاولة الجنوب الفرنسى لاستعادة استقلاله، فضلًا عن أن محاكم التفتيش أكدت سطوتها. وبعد اعتلاء البابا إينوسنت الرابع سدة الكرسي الباباوى، سعى عدد من الرهبان الدومنيكان بدافع الرعب مما حدث

لزملائهم في مجزرة أفيجنونيت إلى التنحي والتصل عن الاضطلاع بمهمة التحقيق مع المهرطقين، ولكن البابا رفض رغبتهم في التنحي، وأمرهم بمواصلة التحقيق مع المهرطقين حتى لو أدى ذلك إلى استشهادهم.

غير أن الضعف والتردد الذي أظهره بعض رجال الدين في التصدي للهردة لم يمنع من وجود رجال دين نشطاء، وعلى أتم استعداد لتعرض أنفسهم لمخاطر مقاومة المهرطقين. وساعد على ذلك أن الرجل العادي أصابه الغثيان من جرّاء المجازر البشعة التي ارتكبها المهرطقون في أفيجنونيت، ومن جراء فشل التمرد الذي قام به ريموند. وقد دفع اشمئزاز عامة الناس من المجازر التي راح كثير من الرهبان ضحيتها إلى التمسك بالمعتقدات الراسخة ورفض المروق عليها.

وفي أكتوبر عام ١٢٤٣ قام دوراند أسقف مدينة ألبى بتكوين تنظيم يهدف إلى التصدي للهردة، ثم ما لبث أن نشأت تنظيمات أخرى مماثلة في أماكن أخرى، وتولى القديس سيليا حماية التنظيم الذي أنشأه أسقف ألبى. وتعهد أعضاء هذا التنظيم بتوفير الحماية لزملائهم ومساعدة الأسقف في تنفيذ الأحكام التي يصدرها ضد المهرطقين والمتواطئين معهم في ألبى وفودوا، وتوفير الحماية والسلامة للمحققين في محاكم التفتيش. ورصد هذا التنظيم مكافأة من الفضة لمن يلقى القبض على مهرطق ويسلمه إلى السلطات. ثم إن البابا الجديد إينوسنت الرابع برفضه إعفاء رجال الكنيسة من واجب التصدي للهردة كان في واقع الأمر يحثهم على تقديم كل معونة ممكنة للمحققين حتى لا يتعرضوا لسخط البابا عليهم. فضلاً عن أن البابا وعد بإعطاء المنح والعطايا لكل من يقف بجانب المحققين ويساعدهم في أعمالهم. وأيضاً أصدرت الكنيسة تعليماتها للرهبان الدومنيكان أن يبدلوا كل ما في وسعهم للحيلولة دون عودة الهردة إلى الانتشار. كما أرسلت مفوضاً كنسياً جديداً اسمه زوين إلى منطقة لانجويدوك، وذلك بعد أن شكوا محققو محاكم التفتيش من أن أسلاف هؤلاء الرهبان أطلقوا سراح عدد غير من المهرطقين من السجن بعد تبرئة ساحتهم، وأمر المفوض الكنسي الجديد زوين بملاحقة المهرطقين المفرج عنهم وإنزال العقاب الذي يستحقونه بهم.

وساعد على تضيق الخناق على المهرطقين أن ريموند حاكم تولوز تصالح مع الكرسي الباباوى. وفي عام ١٢٤٣ قام ريموند بزيارة إيطاليا؛ حيث تقابل مع الأمير فردريك الثاني في أبوليا والبابا إينوسنت الرابع في روما بعد أن استمرت الكنيسة في فرض الحظر عليه لمدة عشرة

أعوام. وأيضًا توسط لويس ملك فرنسا وبذل مساعيه الحميدة لدى الكرسي الباباوى كى يقبل التصالح مع الكونت ريموند. وبتولى إينوسنت الرابع كرسي الباباوية بعد نياحة البابا جريجورى التاسع أصبح الجو مهيبًا لتضمه الكنيسة إلى أحضانها. وفى ٢ ديسمبر ١٢٤٣ أحلته الكنيسة من أى حظر كانت قد فرضته عليه، كما أن الكنيسة غفرت له ذنوبه فى ١ يناير ١٢٤٤. وأبلغت لويس ملك فرنسا وكرادلة المملكة بهذا الحل وأذاعته فى جميع الكنائس. وفى ٧ يناير ١٢٤٤ صدرت الأوامر للمفوض الباباوى زوين بأن يحسن معاملته ويمتنع عن التحرش به. ولكن يجدر بالذكر أن هذا الحل من الذنوب كان حلًا مؤقتًا، الأمر الذى مكن المحققين فيرير، وجويلم ريموند بعد مجزرة أفيجنونيت من اتهامه بالتواطؤ مع المهرطقين؛ مما جعله يشكو من هذا الاتهام للكرسي الباباوى فى أبريل ١٢٤٣. وفى ١٦ مايو ١٢٤٤ صدر مرسوم باباوى بإلغاء الحظر الكنسى المفروض على ريموند إلغاء كليًا. بل إن الكرسي الباباوى أنعم عليه بعدد من الامتيازات تضمنها المرسوم الباباوى فى ١٨ مارس ١٢٤٤. ولعل أهمها ذلك الامتياز الصادر فى ١٢ مايو ١٢٤٥، والذى ينص على عدم خضوعه لأية سلطة دينية قد يعن لها فرض الحظر الكنسى عليه. وهكذا تصالح ريموند مع الكنيسة الرومانية وأصبحت علاقته بها سمناً على غسل.

ولم يكن بالإمكان كسر شوكة المهرطقين ما دامت قلعة مونتيسيجور فى أيديهم. ولهذا كان من الضرورى استيلاء أنصار الكنيسة على هذه القلعة حتى يمكن إخماد التمرد الذى نشب عام ١٢٤٢، والذى تزعمه رئيس أساقفة ناربون وأسقف ألبى ومسئول كاركاسون الدينى وعدد من النبلاء والأرستقراط. وبطبيعة الحال لم يقف المهرطقون مكتوفى الأيدي، فقد أرسل إليهم أعوان الكونت ريموند خبيرًا ماهرًا فى الشئون والمعدات العسكرية اسمه برتراند دى باكاليريا، كما أمدتهم أنصار التمرد بالمال والذخيرة.

وفى ربيع عام ١٢٤٣ حوصرت القلعة فبذلت مقاومة عنيفة، ووقفت النساء بجانب أزواجهن المهرطقين يشددن أزهرهم، كما أن الأسقف الكاثارى المارق برتراند مارتين حثهم على الاستماتة فى المقاومة واعدًا إياهم بالنعيم الأبدى. وليس أدل على التعاطف العام الذى حظى به المهرطقون المحاصرون من أن محاصريهم سمحوا لهم بإقامة خطوط اتصال مع أصدقائهم فى الخارج، وأسروا إليهم أحيانًا ببعض خطط الهجوم عليهم. حتى الكنز الذى احتفظ به المهرطقون فى حصن مونتيسيجور أمكن تسريبه من القلعة المحاصرة نحو عيد الميلاد عام ١٢٤٣. وظلت

الاتصالات السرية جارية بين المهرطقين داخل الحصن وكونت ريموند خارجه واعداً إياهم بالمساعدة العسكرية والإمدادات إذا أفلحوا في الصمود حتى عيد القيامة عام ١٢٤٤، ولكن فترة الحصار امتدت نحو عام كامل، الأمر الذى فت في عضد المهرطقين المحاصرين.

بشرى حرق المهرطقين.. أحياء أو أمواتا!

وفي ليلة أول مارس ١٢٤٤ قام بعض رعاة الجبل بإرشاد ضاربى الحصار على القلعة إلى المسالك والشعاب الجبلية المؤدية إلى الحصن. وهكذا سقط الحصن واستسلمت حامية المهرطقين بعد مفاوضات قصيرة. وقبل اللاجئون إلى القلعة الاستسلام وتسليم عتاة المهرطقين إلى الكنيسة مقابل الحفاظ على حياة الآخرين، وعند سفح الجبل أقام ضاربو الحصار حظيرة ملأوها بأكوام الخشب وطلبوا من عتاة المهرطقين نبذ هرطقتهم ولكنهم أبوا، فألقوا بهم في النار التى التهمت أجسامهم. وهكذا تم إحراق ٢٠٥ مهرطقين دفعة واحدة. وأرسل أنصار الكنيسة إلى البابا يزفون إليه بشرى استسلام المهرطقين بعد نجاحهم في سحق رأس التين على حد قولهم.

أما المهرطقون الذين أبقاهم المحققون على قيد الحياة فقد خضعوا للاستجواب الدقيق، بهدف استخلاص المعلومات عن المهرطقين الدانين والقاصين والأموات والأحياء والصغار والكبار. وتم استجواب أحداث في نحو العاشرة من العمر، كما تم تسجيل كل البيانات التى كشفت عنها الاستجوابات، لدرجة أنها شملت مهرطقين قدامى يرجع تاريخ هرطقتهم إلى أربعين أو ثلاثين سنة خلت، وينتمون إلى مناطق نائية مثل كاتالونيا في إسبانيا. وأيضاً تم استجواب التجار الذين كانوا يمدون قلعة مونتيسيجور بالأطعمة. ونبشت عظام المهرطقين من قبورهم. والجدير بالذكر أن المهرطق أرنود دى بريتوس الذى فر إلى لومباردى أرغم عند القبض عليه على كشف أسماء من وفروا له المأوى وحضروا دروسه المهرطقة.

انكسرت شوكة المهرطقين الكاثاريين في الجنوب الفرنسى، وصودرت ممتلكاتهم وانتقلت إلى حوزة الكنيسة وأولى الأمر. وقد نظم الشاعر إيزادن دى فيليمور في تلك الفترة قصيدة جاء فيها أن المهرطق سيكارد دى فيجويراس عبر عن شكواه من خيانة أعز أصدقائه له. وليس في مقدور أحد تقدير عدد المهرطقين الذين تمت استتابتهم وصدرت ضدهم أحكام بالسجن مدى الحياة وهم بالآلاف. ولكن من المؤكد أن أعدادهم كانت هائلة بدليل أن مجمع نابون

طلب من المحققين إرجاء الحكم عليهم بالسجن، نظرًا لاستحالة بناء سجون تكفى لاستيعاب هذا العدد الضخم من المهرطقين ممن تابوا وسعوا إلى التصالح مع الكنيسة بعد نفاذ مهلة التوبة التى حددها لهم البابا إينوسنت الرابع فى ديسمبر عام ١٢٤٣. ويكفى للمرء أن يتخيل ضخامة أعداد المهرطقين التائبين إذا عرف أن الآلاف منهم كشفوا فى توبتهم عن جميع معارفهم من المهرطقين، كما كشفوا عن أسماء المهرطقين من معارفهم ممن تحولوا إلى الهرطقة أثناء احتضارهم على فراش الموت. أى أن المهرطقين الأحياء اعترفوا على المهرطقين الأموات، الأمر الذى دفع محاكم التفتيش إلى نبش قبورهم واستخراج عظامهم وحرقها فى النار. واعتاد الناس رؤية أجساد الموتى المتحللة وهى تُسحل فى الشوارع، ومنظر المحارق المقامة لحرق أجداثهم. ورغم انتصار محاكم التفتيش على المهرطقين فإن هذا لم يمنع من اندلاع الأعمال الانتقامية التى ارتكبتها نفر من المهرطقين الياسين، الأمر الذى جعل السلطات الكنسية تحذر المحققين أحيانًا من زيارة أماكن الهرطقة التى تمثل خطرًا على حياتهم. وكان هذا هو السبب الذى حدا بالبابا إينوسنت الرابع عام ١٢٤٧ أن يخول المحققين سلطة استدعاء المهرطقين إليهم.

ومن ناحيتهم بذل المحققون فى محاكم تفتيش لانجويدوك نشاطًا هائلًا وكبيرًا فى ملاحقة المهرطقين. وكان أشد هؤلاء المحققين بأسًا هو «برنارد دى كو»، الذى يعتبر بمثابة المحرك أو الدينامو وراء تعقبهم فى تولوز، والجدير بالذكر أن زميله المحقق «جان دى سانت پيير» كان يشاركه حماسه المتأجج نفسه. وقد عمل الاثنان بهمة ونشاط بالغين فى ملاحقة المهرطقين بكل ما أوتيا من قوة وحزم. وتلقى الشذرات الوثائقية التى احتفظ لنا بها التاريخ الضوء على نشاطهما المحموم خلال الفترة من ١٢٤٥ حتى ١٢٤٦ زارا خلالها ما لا يقل عن ٦٠٠ موقع مهرطق، وغطيا ما يقرب من نصف إقليم لانجويدوك. وقد تم كثير من هذه التحقيقات فى المدن الصغرى. ففى مدينة أفيجنونيت بلغ عدد التحقيقات ٢٣٠ تحقيقًا، وفى ماس سانت بويل ٤٢٠ تحقيقًا، ويرجع الفضل فى هذا التوثيق إلى مولينير فى إحصاء عدد التحقيقات التى سجلها، حيث إن العدد الصحيح لها يتراوح بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف تحقيق. ولا شك أن كثيرًا من هذه التحقيقات كان متعجلًا لا يراعى ضميرًا أو وازعًا كما يتضح من الأحكام التى أصدرها المحقق پيير سيلد ضد المهرطقين الماثلين أمامه. ورغم هذا الكم الهائل من التحقيقات نرى أن أساقفة لانجويدوك فى عام ١٢٤٥ يشكون من أن محاكم التفتيش عاملت المهرطقين هناك باللين والرفقة. وبالنظر إلى أن الكنيسة الرومانية آنذاك كانت تفتقر إلى المعايير الموحدة والمنسجمة فى تحقيقاتها مع المهرطقين، فقد أصدر البابا إينوسنت الرابع عام ١٢٤٥ أمرًا إلى محققى محاكم تفتيش

لأنجويديوك بالتمهل والتريث عند إصدار الأحكام المغلظة، مثل السجن والحج إلى الأراضي المقدسة، ومصادرة الممتلكات، لحين يضع مجمع ليون وشيك الاجتماع قواعد عامة يلتزم بها جميع المحققين. وهى قواعد تمت بلورتها على كل حال في مجمع بيزيه المنعقد عام ١٢٤٦.

قلنا إن ريموند كونت تولوز تصالح في أخريات أيامه مع الكنيسة الكاثوليكية، وعضدها كثيرًا في التصدى للمهرطقة بعد أن كان يشجعها ويساندها. وحتى يثبت ولاءه للكنيسة الكاثوليكية أصدر أوامره بضرورة حضور رعاياه عظات الرهبان في كل مدن المملكة وقراها. وفي عام ١٢٤٩ عندما كان يمكث في بيرليج بالقرب من مدينة أجين، أمر بحرق ٨٠ كاثوليكيًا بدم بارد اعترفوا في حضرته بارتكاب بعض الأخطاء الدينية، مظهرًا بذلك قسوة توازى - إن لم تكن تفوق - قسوة محاكم التفتيش. وقد شكّا من أن النبلاء المهرطقين يتسللون بكثرة إلى مملكته لاستعادة سابق قوتهم. وبوفاة الكونت ريموند في ٢٧ سبتمبر ١٢٤٩ آلت أملاكه إلى ابنته وإلى زوجها الفرنسي ألفونس بواتيه شقيق لويس التاسع ملك فرنسا الذى شن حملة صليبية فاشلة على مصر.

وفي عام ١٢٥٥ سقط آخر معاقل المهرطقة في الجنوب الفرنسي، فبعد سقوط قلعة مونتسيجور هربت فلول المهرطقين النبلاء المتبقية إلى الجبال للاحتباء بها، ولكن قوات محاكم التفتيش تمكنت من ملاحقتهم في كل مكان، واستطاعت الاستيلاء على آخر معاقلهم وهى قلعة كويريوس في جبال الپرينيز (البرانس)؛ حيث إن المسئول الدينى في كاركاسون استطاع محاصرتها في ربيع عام ١٢٥٥، ولكن المهرطقين دافعوا عن قلعتهم بشراسة. وفي ٥ مايو ١٢٥٥ ناشد المسئول الدينى عن كاركاسون الأساقفة المجتمعين في مجمع بيزيه أن يمدوه بالمساعدة مثلما فعلوا من قبل وقت حصار قلعة مونتسيجور. ولكن الأساقفة استجابوا له بحذر، الأمر الذى حدا به إلى الشكوى من عدم تقديم أية مساعدة فعالة له. ولكنه شحذ همته حتى استطاع التغلب على فلول المهرطقين، الذين اضطروا إلى التشرذم والاختباء في الكهوف والغابات والاحتباء بالنباتات الشائكة، فأمر باجتثاثها حتى يتمكن من الوصول إلى وكر المهرطقين.

باندحار المهرطقة أحكمت محاكم التفتيش قبضتها على النبلاء المهرطقين مهما علا قدرهم. وكان في مقدمة هؤلاء النبلاء الكونت فوا المنتمى إلى عائلة واسعة الثراء عريقة المحدث تمتد أراضيها الفسيحة على جانبي الپرينيز؛ مما منح هذه العائلة نوعًا من المنعة والاستقلال عن كونت ريموند. وكان عاھل هذه العائلة النبيلة المهرطقة الكونت روجر برنارد الثانى يتسم بالشجاعة والإقدام، وتحدى الكونت ريموند الذى تصدى له كى يخضعه لسلطاته. ومن

المعروف أن زوجة الكونت روجر برنارد الثاني وأخته انتمتا إلى طائفة الوالدينسيانيين المهرطقة. كما أن أخته الأخرى اعتنقت المهرطقة الكاثارية. وقد اعتبرت الكنيسة الكاثوليكية الكونت روجر برنارد الثاني واحدًا من ألد أعدائها. وفي عام ١٢٢٩ استسلم برنارد الثاني للكونت ريموند قاطعًا على نفسه عهدًا بمحاربة المهرطقة. وفي عام ١٢٣٧ نصح هذا الرجل فايكونت كاستيلو في أراجون أن يسمح لمحاكم التفتيش بدخول أراضيهِ؛ مما أدى إلى إدانة عدد غفير من المهرطقين. ورغم أن هذا الرجل تعرض لاتهم أسقف أوربيل له بالمهرطقة، فإنه استطاع في عام ١٢٤٠ أن يكسب رضا الكنيسة عنه قبل وفاته عام ١٢٤١. وبعد وفاته ترك للكنيسة ثروة عريضة تضم ديرًا عتيقًا، هو دير السستريان في بوليون، حيث لفظ أنفاسه الأخيرة وهو يرتدى زى الرهبان.

ورغم كل ما فعلته عائلة فوا لإثبات ولائها للكنيسة، فإن الكنيسة لم تسامحها على ماضيها المتساهل مع المهرطقين. فضلًا عن أن الكنيسة كانت تتطلع إلى إثبات مروقها طمعًا في الاستيلاء على ثروتها الضخمة، ولهذا نرى بعد مرور ٢٢ سنة على وفاة روجر برنارد، أى في عام ١٢٦٣، إحياءً للإجراءات القديمة التي كانت الكنيسة بصدد اتخاذها ضده، ثم أغفلتها بعد أن تصالح معها. واستعانت الكنيسة في ذلك بأحد الخدم الأوفياء الباقين على قيد الحياة، وهو عجوز يدعى ريموند برنارد دى فلاسكان الذى لم يفارق روجر برنارد إبان فترة مرضه، وحضر الراهب بونس محقق محكمة تفتيش كاواسون إلى حيث يعيش الخادم الوفى في مازيريس وحقق معه. وحين عجز هذا المحقق عن أن ينتزع من الخادم أى دليل على هرطقة سيده تحت ضغط التعذيب والاضطهاد، اعتبر شهادته غير مرضية وزج به في غياهب السجن. واستمرت محكمة التفتيش في تعذيبه لمدة ٣٢ يومًا قرر بعدها المحقق بونس إعادته إلى كاركاسون لكفاءة أداء محاكم التفتيش هناك. وبعد قضاء يوم من الراحة في دير بوليون، سجل هذا الكاتب الوفى يوم ٢٦ نوفمبر ١٢٦٣ في حضرة بعض الرهبان التحقيقات التي تعرض لها مؤكدًا أنه لم ير سيده الكونت يرتكب أى انتهاك للعقيدة الكاثوليكية، وأضاف أنه سوف يكون كاذبًا وخائنًا إذا هو سمح لنفسه بأن يقر بغير ذلك تحت وطأة التعذيب. ورغم كل ما تمتع روجر برنارد الثالث من حظوة لدى الكرسي الباباوى، فقد دأب محقق محكمة تفتيش فاربون آيتين دى جاين على مضايقته وتهديده أثناء مرضه العضال. وشكا روجر برنارد الثالث للكرسي الباباوى من كثرة مداخلات قوات محاكم التفتيش لأراضيه بزعم البحث عن المهرطقين لدرجة أن أراضيهِ تعرضت للخراب. ولم ينقذه من برائن محاكم التفتيش غير موته في فبراير عام ١٢٦٥. وأسوة

بوالده روبر برنارد الثانى، رقد جسده المسجى فى ملابس رهبان دير السيستريان، وأخفق محقق محكمة تفتيش كاركاسون برتراند دى مكير مونت فى التذليل على مروقه وانحرافه عن صحيح العقيدة الكاثوليكية.

ونستدل مما تقدم أن أى شخص مهما علا قدره لم يكن فى مأمن من محاكم تفتيش لانجويدوك التى رأسها إيتين جاتين وبوتسى دى بوييه لعدة سنوات امتدت من عام ١٢٧٣ حتى عام ١٢٧٥ استطاعا خلالها بجدهما ونشاطهما الإيقاع بعدد هائل من المهرطقين. ورغم الانخفاض فى عدد المهرطقين الأحياء بسبب تعقب محاكم التفتيش لهم، فإن تهمة الهرطقة بأثر رجعى بعد الموت ظلت سارية، كما ظلت سارية عمليات نبش قبور الموتى المتهمين بالهرطقة، وشجع الكنيسة والأمرأ على ملاحقة الضحايا بعد الموت إغراء مصادرة ممتلكاتهم والاستيلاء عليها.

وفى عام ١٢٧١ عاد حاكم الجنوب الفرنسى ألفونس شقيق ملك فرنسا لويس التاسع مع زوجته چين بعد الحملة الصليبية الفاشلة التى شنّها شقيق الملك على تونس. وتوفى الأمير الفرنسى وزوجته دون ذرية، الأمر الذى أدى إلى اندثار حكم عائلة ريموند حاكم تولوز، وأيلولة ممتلكاتها إلى ملك فرنسا. وأدت سياسة استيلاء ملك فرنسا على أراضي وممتلكات عائلة ريموند إلى زيادة سلطة الدولة وانحسار سلطة الكنيسة. فعلى الرغم من ولاء ملك فرنسا لويس التاسع إلى الكنيسة، فإنه كان من الطبيعى أن يحرص على صيانة مصالحه الشخصية أكثر من حرصه على مصالح الكنيسة. ويتضح لنا هذا بجلاء من حالة حفيده فيليب «الحسن» الذى تولى عرش فرنسا عام ١٢٨٦ وهو فى السابعة عشرة من عمره.

وقد وصل الأمر بأحد مستشارى لويس التاسع ملك فرنسا، ويدعى نوجاريت، إلى تحدى سلطة البابا بونيفاس الثامن تحدياً سافراً، ويوجه إليه وهو الحبر الأعظم تهمة الهرطقة؛ مما أثلج صدور أهل تولوز، واعتبروه نوعاً من الانتقام لما كابدوه فيما مضى من سوء معاملة الكنيسة لهم. وبالمقارنة شعر أهل الجنوب الفرنسى أن خضوعهم لسلطة الدولة أرحم من خضوعهم لقسوة محاكم التفتيش وتعسفها، والجدير بالذكر أن شعب ألبى وكاركاسون جأ بالشكوى من قسوة المحققين «چين چالاند»، و«چين فيجوريه»، واستجمع هذا الشعب شجاعته فرفع شكواه إلى فيليب هاردى عام ١٢٨٠. ويبدو أن التذمر الحقيقى ضد محاكم التفتيش لم يعد نابغاً من المهرطقين، بل أصبح يأتى من بعض الصالحين من رجال الدين والقضاة والحكام المدنيين المستائين من استيلاء الكنيسة والكرسى الباباوى على أموال المهرطقين وممتلكاتهم المصادرة.

وحين استحدثت محاكم التفتيش أسلوب تعذيب ضحاياها، زاد هلع الناس وسخطهم على هذه الممارسات البشعة. وأيضًا زاد من هلعهم أن أحدًا منهم لم يشعر بالأمان من ملاحقة محاكم التفتيش له ولعائلته حتى بعد مواراتهم الثرى، وهذا ما حدا بقتناصلة كاراكاسون وبعض رجال الدين البارزين فيها إلى تدبير مؤامرة في عامي ١٢٨٣ و ١٢٨٤ تهدف إلى تدمير جميع ملفات محاكم التفتيش وما تحتويه من اعترافات. ورغم اكتشاف أمر هذه المؤامرة، فإنها تدل بجلاء على الفجوة الكبيرة التي تفصل بين محاكم التفتيش والأهالي. وعيّنًا حاول أهل كاراكاسون في عام ١٢٨٥ تقديم الشكاوى للمسؤولين الدينيين والمدنيين، فقد تمكنت المحاكم بما لها في سطوة وقدرة على التخويف وانتزاع الاعترافات أن تتغلب على هذه الشكاوى.

ورغم قدرة محاكم التفتيش على القضاء على الأرستقراط المهرطقين، فإن هذا لم يمنع من انتشار الهرطقة في صفوف المستويات الأدنى، سواء كانت من الفلاحين أو الطبقة البورجوازية. وفي مقدمة المهرطقين برزت أسماء «ريموند ديبلوك»، و«ريموند جودايل»، اللذين أدانتهما محكمة تفتيش كاراكاسون عام ١٢٧٨ إلى جانب المهرطق «جويلم پاچس». وأثبتت الأيام أن محقق محاكم التفتيش الجديد المعين مؤخرًا في كاراكاسون، واسمه نيكولاس دابرفيل، لا يقل في قسوته عن سابقه. وعندما جأر شعب كاراكاسون بالشكاوى من قسوته لدى ملك البلاد، تم الزج بمحرر الشكاوى في السجن. وفي ١٣ مايو ١٢٩١ أرسل فيليب خطابًا إلى نائب حاكم كاراكاسون يشرح له الأضرار التي ألحقتها محاكم التفتيش هناك بسبب ما استحدثته من أساليب التعذيب، مصدرًا أوامره إلى موظفيه بعدم الانصياع لمحاكم التفتيش إلا في حالة وجود سبب قوى يدعو إلى ذلك، مثل اعتراف المهرطقين أنفسهم بذنبهم وشهادة الأشخاص المحترمين والموثوق بهم ضدهم. وبعد مضي شهر واحد، كرر فيليب أمره بعدم طاعة محاكم التفتيش، وأعلن أنه بصدد إرسال مندوبين له إلى منطقة لانجويدوك؛ كي يستيقنوا من الوضع بأنفسهم. ويدل هذا على مدى التوتر الذي أخذ يعترى علاقة السلطة المدنية بالسلطة الكنسية. وردت السلطة الدينية على ذلك بأن قام جويلم دى سانت سين محقق كاراكاسون في عام ١٢٩٢ بأمر جميع القساوسة هناك بالتبليغ عن أى شخص يعوق عمل المحققين.

الملك فيليب والبابا ومحاكم التفتيش واليهود

وفي سبتمبر عام ١٢٩٣ اتبع فيليب سياسة الدفاع عن اليهود. ورغم أن محاكم التفتيش لم تقم باضطهادهم بوصفهم طبقة أو شريحة من شرائح المجتمع، فإنها اعتبرتهم مهرطقين في

حالة ردتهم إلى الدين اليهودى بعد اعتناقهم الدين المسيحى، أو فى حالة حث المسيحيين على نبذ دينهم من أجل اعتناق اليهودية. فى هذه الحالة فقط أصبح يحق لمحاكم التفتيش أن تدينهم وتسلمهم إلى الذراع العلمانية. وبالنظر إلى أن كثيرًا من اليهود اتبعوا أسلوب التقية؛ حيث إنهم تظاهروا بالتحول إلى المسيحية درءًا لإيذاء العالم المسيحى لهم، فقد سبب ذلك صدامًا مستمرًا لمحاكم التفتيش، الأمر الذى دفع البابا كليمنت الرابع إلى إصدار مرسوم يجرم هذا فى عام ١٢٦٨. ثم قام الباباوات الآخرون بتجديده لدرجة أن بعض المحققين تخصصوا فى هذا النوع من المهرطقة، مثل الراهب «برتراند دى لاروش» محقق پروثنس، و«جويلم دو كسير»، الذى أطلق عليه رسميًا محقق المهرطقين واليهود المرتدين فى فرنسا. وبطبيعة الحال كان اليهود فى وضع اجتماعى ضعيف للغاية لا يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم. وفى عام ١٢٩٠ أمر فيليب اليهود بالمثل أمام المحاكم الملكية، كما تسلم سيمون برستيت مسئول كاركاسون نسخة من المرسوم الباباوى الخاص بمحاكمة اليهود أمرًا بعدم الخروج عنه. كما صدرت الأوامر فى حالة وجود لبس بإحالة قضايا اليهود إلى المجلس الملكى. وأيضًا صدرت أوامر ملكية إلى كل المحققين والرهبان مهما ارتفع شأنهم بالامتناع عن القبض على أى يهودى فى فرنسا بدون إخطار سابق للجهات المدنية التى تقرر ما إذا كان هناك ثمة مبرر قانونى لتقديمهم إلى المحاكمة بدون الرجوع إلى المجلس الملكى. وأمر «سيمون برستيت» موظفيه بالدفاع عن اليهود، وعدم فرض أية عوائق عليهم من شأنها تعجيزهم عن دفع الضرائب المستحقة عليهم، وعدم القبض على أى واحد منهم إلا بعد التبليغ بالسبب.

وأعطت سياسة فيليب هذه أملًا لليهود فى صيانة كرامتهم الأدبية، ولكن هذه السياسة سرعان ما تبدلت أحوالها. فقد أصدر مسئول كاركاسون تعليماته إلى «أيمريك» فاىكونت ناربون بضرورة تقديم العون إلى المحققين فى محاكم التفتيش كما جرت العادة. ورغم ما تضمنه هذا من تحدٍّ لإرادة فيليب الذى تمسك بموقفه، وأصدر فى نهاية عام ١٢٩٥ أمرًا ملكيًا لتطبيقه على سائر أرجاء المملكة يحظر بمقتضاه القبض على أى شخص بأمر أى راهب مهما علا قدره إلا إذا كانت هناك مبررات قوية ومقنعة أو تفويض باباوى بذلك، وإلا لزم إطلاق سراحه. ويبدو أن التعليمات التى أصدرها فيليب لم تكن فى بادئ الأمر فعالة؛ حيث إننا نراه فى أواخر عام ١٢٩٦ يشكو إلى مسئول كاركاسون من كثرة عدد المقبوض عليهم. ويبدو أن تعليمات فيليب أصبحت نافذة المفعول فيما بعد؛ لأن الوثائق تخبرنا أن «فولك دى سانت - جورج» نائب المحقق فى محكمة تفتيش كاركاسون أمر «آدم دى ماروليس» بالقبض على عدد من المشتبه

فى هرطقتهم. ولكن الرجل أأال الموضوع إلى رئسه «رورب دارتوى» ضابط الملك فى منطقتى لانجوىدوك وجاكسون.

كان موقف فىلپ من محاكم التفتش ىمثل ضربة قاضفة علها؛ فىث إن هذه المحاكم اعتمدت اعتماداً مطلقاً على المساعداى التى تقدمها لها السلطاى الماىة، فىر أن فىلپ توخى الحذر فى تصرفاته ولم فىأول على الإطلاع إاارة عداوة الأساقفة ضده؛ فىث إن تعلماىاته التى تحظر القبض على المهرطقى كانى تشير إلى الرهان دون الإشارة إلى محاكم التفتش أو ذكرها بالاسم. وبداً شجار فىلپ مع البابا بونىفاس الاى الثانى يلوح فى الأفق، وخاصة فى الفارة من يناير ١٢٩٦ حتى فبراير ١٢٩٧ وهى الفارة التى شاهدى صدور عاى كبرى من المراسم الباباوىة الهاءة إلى فرض قىوآ على السلطة الماىة، الأمر الذى أاار اائرة فىلپ وءفعه إلى مقاومة السلطة الباباوىة ومحاكم التفتش فى كل أرجاء مملكته. وفى أكتوبر ١٢٩٧ أخطر البابا بونىفاس الاى الثانى بأنه أمر مءقق مءكمة تفتش كاركاسون باءاآ الإءراءاى ضء بعض موظفى مامىة بىزىه من شك البابا فى مروقمهم. ولا شك أن اءءل البابا السافر فى شئون السلطة الزمىة جعل فىلپ ىشعر بءنو الخطر منه، الأمر الذى وسع الهوة التى تفصل بىن السلطة الزمىة ومحاكم التفتش، فىر أن علاقة البابا بونىفاس الاى الثانى السىئة مع الكرءىنالىن «چىاكومو»، و«بىىرو كولونا» جعلته يعىء حساباته وىسعى إلى اىصالء مع الملك فىلپ واسترضائه؛ وهو ما جعله ىوافق فى ماىو ١٢٩٧ على أن يعطى أساقفته العشور للملك، بالإضافة إلى قبوله عمل بعض اىنازلاى السىاسفة الأءرى. وإزاء حرص الكنىسة على اىصالء معه، أبءى الملك فىلپ حسن نواياه نحو الكرسى الباباوى، وقبل أن فىضع رعاياه لسلطة المءققىن ومحاكم التفتش. واغىنم بونىفاس الاى الثانى هذه الفرفة لىصدر مرسومًا باارىء ٣ مارس ١٢٩٨ بأمر بءضوع السلطة الماىة ءضوعاً مطلقاً لأوامر مءققى محاكم التفتش؛ حتى لا توقع على أفرأاها عقوبة الخطر الكنىسى الذى ىصء اىهاماً بالمهرطقة إذا اسىمر مفروضاً علهم لماء عام. وهكذا رء بونىفاس الاى الثانى الصاع صاعىن لىءرو الملك فىلپ على اىشرعاىه الباباوىة. وءهى ىىءب الملك فىلپ اسىئاف الشجار مع البابا أاى الانءناء أمام العاصفة، وأصءر تعلماىاى إلى موظفىه بطاعة محاكم التفتش والأساقفة ومعاقة من تقوم هذه المحاكم بإءانهم. وىءل الخطاب الذى أرسله فى ٢ مارس من العام نفسه على أن الملك فىلپ لم يعد ىوفر الحماية لهم. واستمر الملك فىلپ على علاقة طىبة مع البابا حتى عام ١٣٠٠ عاىما ءب الشجار بىنهما من ءءىء بصورة

أمرّ وأعنف مما كانت عليه. واستمر هذا الشجار على أشده حتى تمكن فيليب يوم ٨ سبتمبر ١٣٠٣ من الإمساك بالبابا بونيفاس الثامن في مدينة أناجنى ثم وفاته في الشهر التالي.

وفي ظل هذا الصراع المريع الذي احتدم بين الخصمين، أصبحت حياة الشعب في لانجويدوك جحيمًا لا يطاق. وكان محقق محكمة تفتيش كاركاسون نيكولاس إيفيل رجلًا قاسى القلب إلى أقصى الحدود. وكان له مساعد لا يقل عنه في قسوته، هو فوللن دى سانت جورج رئيس دير ألبى، كما كان له مساعد آخر شديد التعصب هو الأسقف «برنارد دى كاستانيت» الذى لا يقل قسوة وجشعًا عن زميله. وليس أدل على جشع أساقفة مدينة ألبى من أنهم بالاتفاق مع الملك لويس التاسع استأثروا بنصف ممتلكات المهرطقين المصادرة. وقبل ترقيته إلى رئيس دير عام ١٢٧٦، نجح برنارد في إثارة حفيظة شعبه عليه بسبب جشعه وقسوته، ثم هاجم الرعايا قصره في عام ١٢٧٧ وكادوا أن يفتكوا به. فضلًا عن أنه في عام ١٢٨٢ شرع في بناء كاتدرائية عملاقة تضم كنيسة وحصنًا أقامهما من ممتلكات المهرطقين التى نجح في الاستيلاء عليها.

وبطبيعة الحال انتهز المهرطقون فرصة القيود التى فرضها الملك فيليب على محاكم التفتيش فى مضاعفة نشاطهم، وبدأ أن سلطة الكنيسة تخبو وتضمحل، وأن السلطة المدنية تقوى وتشتد. وكان وضع محاكم التفتيش فى كاركاسون أسوأ من غيرها من الأماكن؛ نظرًا للمقت الشديد الذى كان الملك فيليب يحمله لها. وفى عام ١٢٩٥ لم يجد أعيان كاركاسون الذين سبق أن قدمتهم محاكم التفتيش إلى المحاكمة فى عام ١٢٨٥ أية صعوبة فى تخريض أهل كاركاسون على التمرد، واستطاع المتمردون إحكام السيطرة على كاركاسون وإلحاق الضرر الواضح بالرهبان الدومنيكان وأعوانهم. وقام المتمردون بطرد الراهب نيكولاس إيفيل من فوق المنبر وأخذوا يرمونه بالحجارة ويستلون عليه سيوفهم، فضلًا عن أنهم أوسعوا بقية الرهبان ضربًا وإهانة بمجرد ظهورهم فى الأماكن العامة. ويرجع رد الفعل العنيف إلى قسوة الكنيسة غير المبررة فى تعاملها مع الأهالى.

ونتيجة لهذا التمرد توقف العمل فى محاكم التفتيش لعدة أعوام، وتهاوت هذه المحاكم عندما امتنعت السلطة الزمنية عن مساندتها. ولكن هذا لم يستمر طويلاً، وانتهى حين عقد الملك فيليب هدنة مع البابا ثم تصالحا، فشرع الأهالى بعدم الاطمئنان فأرسلوا مبعوثين إلى البابا بونيفاس الثامن برئاسة ممثلهم أيمرك كاستيل وبعض الرهبان الفرنسيسكان المتعاطفين معهم. واستمع البابا إلى شكواهم، واقترح انتداب أسقف فيسنزا لدراسة الموضوع ورفع

تقرير بشأنه، ثم أسند هذه المهمة إلى الكاردينال ساينا الذى ساوم الأهالى طالبًا منهم رشوة قدرها عشرة آلاف فلورينة. ولكن رئيس البعثة أيمرك رفض واعتقد أن بإمكانه دفع رشوة أقل مقابل رفع الحظر الكنسى المفروض على المدينة، الأمر الذى أثار غيظ البابا بونيفاس الثامن وحفيظته ضد أيمرك، وهدد بأن كل ملوك العالم المسيحى سوف يعجزون عن إنقاذ كل شعب كاركاسون من الحرق وخاصة أيمرك كاستيل. أنهك الصراع المحتدم بين الكرسى الباباوى والسلطة المدنية أهل كاركاسون كما أضر بمصالحهم الاقتصادية. وفى البداية خرج محقق محكمة تفتيش كاركاسون الواعظ الراهب نيكولاس ديفيل من هذا الصراع ظافرًا. وبات من الواضح أن الأهالى سئموا هذا الصراع وفقدوا القدرة على مقاومة السلطة الكنسية، وتطلع الأهالى إلى نهاية لهذا الصراع الذى جر عليهم خراب البيوت؛ فتم عقد اجتماع فى ٢٧ أبريل ١٢٩٩ حضره قضاة كاركاسون ومحقق محكمة تفتيش كل من ألبى وبيزيبه ومحقق تولوز وموظفو وأتباع الملك فيليب إلى جانب عدد كبير من رؤساء الأديرة والأعيان. وقبل محقق محكمة تفتيش كاركاسون أن يرفع الحظر عن أهلها مقابل بعض الشروط المعتدلة مثل الاكتفاء بمعاينة من تثبت هرققتهم دون إذلال المشتبه فى أمرهم أو مصادرة أملاكهم. ورغم اعتدال هذه الشروط فإن شك الأهالى فى الكنيسة جعلهم يطلبون مهلة أربع وعشرين ساعة لدراسة الأمر، ثم اجتمع الأهالى فى اليوم التالى وأعلنوا رفضهم للشروط. ومرت ستة أشهر أخرى بلغ الإعياء بالأهالى كل مبلغ فعقدوا اجتماعًا فى ٨ أكتوبر من العام نفسه. وفى هذا الاجتماع طلب قناصلة كاركاسون رفع الحظر عنها. واستعمل المحقق نيكولاس الرأفة معهم فأمرهم بالتكفير عن ذنوبهم ببناء كنيسة تكريمًا لذكرى القديس لويس التاسع. وقد تم الانتهاء من بناء الكنيسة فى عام ١٣٠٠ بتكلفة قدرها ٩٠,٠٠٠ جنيه تورنوازى، وقام القناصلة نيابة عن الأهالى بنبذ الهرطقة، فى السر. وقررت محكمة التفتيش استتابة اثنى عشر مواطنًا فى كاركاسون من تهمة الهرطقة، وهم أربعة قناصلة متقدمون فى العمر وأربعة مستشارين واثنان من المحامين واثنان من الكتبة. وتروى لنا الوثائق المصير البائس الذى لقيه «جويلم جاريك»، الذى ألقوا به فى زنزانه فى كاركاسون لم يخرج منها إلا بعد مرور ٢٢ عامًا عندما استدعته المحكمة للمثول أمامها فى ١٣٢١، وخيرته محكمة التفتيش بين النفى والاشتراك فى إحدى الحروب الصليبية؛ فجثا الرجل المتهالك على ركبتيه للتعبير عن تقديره لرأفة المحققين به وحسن معاملتهم له. وبعد بضعة أعوام ثارت ضجة عندما تمكن الراهب «برنارد ديلسيو» من الاطلاع على نصوص الاتفاق الذى توصلت إليه كاركاسون مع الكنيسة، واكتشف من خلالها أن القناصلة اعترفوا

بأن الأهالى كانوا عن بكرة أبيهم يتعاطفون مع المهرطقين، وأن القناصل هم الذين نبذوا المهرطقة نيابة عن كل أفراد مجتمعهم. ولكن هذه الاستتابة لم تنجهم من توقيع العقاب الرادع إذا عادوا إلى سابق هرطقتهم أو من توجيه تهمة الانتكاس إليهم. وسرى السخط بين أهالى كاركاسون وهاجوا وماجوا، الأمر الذى دفع المحقق «جيوفرو دابلى» إلى إصدار تصريح فى ١٠ أغسطس ١٣٠٣ يطمئنهم فيه إلى أنه لن يحاول مطلقاً استغلال بنود الاتفاقية. وما إن حضر الملك فيليب إلى كاركاسون فى عام ١٣٠٥ حتى أعلن أن الاتفاقية مزورة، وعاقب «جوى كاپرييه» بسبب توقيعه عليها. واعترف هذا الرجل أن محقق كاركاسون نيكولاس ديفيل أعطاه رشوة قدرها ألف جنيه تورنوازى مقابل التوقيع على الاتفاقية.

وعندما اضطرت محاكم التفتيش إلى التوقف عن العمل، نشطت المهرطقة الكاثارية بشكل واضح، وفى عام ١٢٩٩ دق مجلس مدينة بيزيه ناقوس الخطر معلناً أن المهرطقة باتت تهدد البلاد من جديد ومطالباً بملاحقتها. وفى مدينة ألبى دق الشقاق كالعادة بين ممثل السلطة الكنسية الأسقف برنارد وبين شعبه الذى اشتكى إلى بلاط الملك فيليب، فطلب هذا الأسقف المساعدة من كل من المحققين نيكولاس ديفيل وبرتراند دى مكيرمونت، وقرب نهاية عام ١٢٩٩ صحت مدينة ألبى على نبأ زلزل أركانها مفاده أن محاكم التفتيش هناك ألقت القبض - بتهمة المهرطقة - على خمسة وعشرين شخصاً من أكثر المواطنين ثراء واحتراماً وأكثرهم انتظاماً فى حضور القداس ومراعاة لواجباتهم الدينية.

وقمت محاكمات هؤلاء الأشخاص بسرعة غير عادية، ويبدو أنهم تعرضوا للتعذيب؛ لأنهم سارعوا بالاعتراف بذنبهم والكشف عن أسماء شركائهم بعد أن أنكروا الاتهامات الموجهة ضدهم. وهذا ما يؤكده واحد من الضحايا اسمه «جويلم كالفيرى». ورغم أن المتهمين لم يجرقوا بسبب إنكارهم للتهمة الموجهة إليهم، فقد حكمت عليهم محاكم التفتيش بالسجن المؤبد وهم مكبلون بالأغلال.

وبدت البلاد جاهزة للتمرد فى وجه السلطة الكنسية. وشجع هذا التمرد ذلك الشجار الذى تجدد بين الملك فيليب والبابا بونيفاس الثامن. وعندما تقاعس الملك فيليب عن مد يد العون إليهم لم يجدوا مانعاً من التطلع إلى ملك آخر يجمعهم. وتدل حادثة القبض على أسقف بايير واتهامه بالخيانة العظمى عام ١٣٠١ على حقيقة مشاعر أهل لانجويدوك الذين كرهوا الفرنسيين، واعتبروهم غرباء وطغمة من الطغاة الأجانب، لدرجة أنهم لم يجدوا غضاضة فى

تغيير ولائهم إلى إنجلترا أو أراجون إذا وجدوا أن مصلحتهم تقتضى ذلك. ولا شك أن هشاشة حكم باريس والشمال الفرنسى على لانجويدوك كان يرجع فى الأساس إلى سياسة الملك فيليب المتغيرة وغير المستقرة.

وروعت محاكمات محاكم تفتيش ألبى الأهالى؛ لأن ضحايا هذه المحاكمات كانوا من الكاثوليك الذين لا غبار على إيمانهم، وأن الهدف من وراء محاكمتهم هو نهب ثرواتهم والاستيلاء عليها. وذاع بين الناس اعتقاد بقدره نفر من المحققين أمثال چين دى فوجو، وجويلم دى مولسيون، وچين دى سانت سيني، وچين جالاند، ونيكولاس دييفيل، وفولوك دى سانت چورچ على انتزاع ما يشاءون من اعترافات من أى متهم، سواء كان بريئاً أو مذنباً، وأن قدرتهم على تزوير السجلات فائقة. وقد اشتهر هؤلاء المحققون بالقدرة على إلصاق التهم بمن يشاءون حتى ولو كانوا قد ماتوا وشبعوا موتاً. وعندما توفى أسقف كاراكسون «جوتيه دى مونترن»، أظهروا وثائق تثبت أنه كان يتعبد فى محراب المهرطقين وأنه هرطق وهو على فراش الموت. غير أن رئيس أساقفة كاراكسون كان يعرف أن شاهداً اسمه «چوردين فيرول» لم ير بنفسه جوتيه دى مونترن وهو يتعبد فى محراب الهرطقة، ومن ثم فإن شهادته باطلة، ولهذا حث «چين مارتن» رئيس الأساقفة على تدمير هذه السجلات المزورة وطرد الرهبان الدومنيكان من وظائفهم. وعندما شعر نيكولاس دييفيل، وبيير مولسيون محققا كاراكسون وتولوز بأنه من المحتمل توجيه تهمة التزوير إليهما قاما بإخفاء السجلات فى برويل واستبعاد البيانات المزورة منها.

ووقعت حادثة أكدت لشعب كاراكسون شرور محاكم التفتيش. فعندما توعد البابا بونيفاس الثامن بالانتقام من إيمرك كاستيل بإحراق والده كان يعنى ما يقول، وساعده على هذا الشر أن المحقق نيكولاس كان طوع بنانه. كان فابرى والد إيمرك مواطناً مرموقاً فى كاراكسون يجمع بين التقوى الشديدة والشهرة العريضة. وكانت تربطه بطائفة الرهبان الفرنسيسكان علاقة طيبة، وحرص هذا الرجل على حضور القداديس قبل وفاته فى عام ١٢٧٨، وفى أيامه الأخيرة أحاط به جمع من هؤلاء الرهبان، ولازمه وهو فى النزح الأخير ستة منهم، لكن بالنظر إلى قدرة محاكم التفتيش على قلب الحقائق رأساً على عقب وتزييف الأحداث؛ فإنها لم تجد أدنى صعوبة عندما أصدرت عام ١٣٠٠ إعلاناً أمرت جميع كنائس الأبراشية بقراءة نصه على المتردين عليها، أهاب الإعلان بكل من يعن له الدفاع عن ذكرى كاستيل فابرى المثول أمامها، حيث إنه ثبت لها

أن هذا الرجل هرطق وهو يحتضر. وقد انتهزت محكمة التفتيش فرصة غياب ابنه عند نشر هذا الإعلان، وجاء للدفاع عن هذا الرجل الصالح عدد من الرهبان الفرنسيين الذين أوصى لهم بجانب كبير من ثروته، وتشاور الرهبان الفرنسيين فيما بينهم وقرروا إرسال مندوب عنهم يدعى برنارد دي ليجوس (تو ديلسييه) توجه إلى رئيسه الموجود آنذاك لحضور اجتماع لتلقى التعليمات منه، وخاصة لأن تصرفات محكمة تفتيش كاركاسون بدت وكأنها تتآمر ضد طائفة الفرنسيين الذين يقيمون أودهم من التجوال في البلاد والشحاذة من العباد. وأيضاً وقع الاختيار على إليازاد دي كليرمونت كى يتعاون مع المندوب برنارد، ولم يضيع المحقق نيكولاس الوقت؛ حيث شرع في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإدانة والد أيمرك المتوفى. وفي يوم ٤ يولييه عام ١٣٠٠ تقدم كل من برنارد وإليازاد للإدلاء بأقوال الرهبان، الذين مكثوا مع والد أيمرك وهو في النزاع الأخير، غير أن المحقق نيكولاس رفض الاستماع إلى شهادتهما. وعندما ألحا عليه أن ينصت إليهما ترك لهما الحجرة وانصرف. ولما عاد برنارد وإليازاد بعد الظهر ليطلبا من المحقق نيكولاس السماع لشهادتهما ما حدث وجدا باب محكمة التفتيش موصداً.

عندئذ قرر الرجلان المدافعان عن والد أيمرك أن يلتمسا من البابا التدخل لوضع الأمور في نصابها، ولكن اللجوء إلى البابا لم يكن بالأمر الميسور؛ حيث يؤدي إلى الاصطدام بالمحقق نيكولاس. حتى متسلم الشكوى ارتعدت فرائضه وطلب من الشاكين أن يتكتما اسمه، حتى إنه بعد مرور تسعة عشر عاماً حين تم تقديم برنارد إلى المحاكمة رفض الكشف عن اسم متلقى الشكوى. وأيضاً وجد الشاكين عسراً بالغاً في العثور على كاتب يشهد بسلامة إجراءات استئنافهما؛ فقد أبى جميع كتبة كاركاسون تسجيل الاستئناف المقدم منهما لدرجة أنهما اضطرا إلى إحضار كاتب من خارج كاركاسون. ودرءاً للأذى طلب المستأنفان أن يشملهما الكرسي الباباوى بالحماية وحماية جثة كاستيل فابرى وجميع أفراد دير الفرنسيين. وعندما توجه المستأنفان إلى مقر المحقق نيكولاس وجده مغلقاً مرة أخرى. ولهذا تمت تلاوة نص الاستئناف في الشوارع قبل لصقه على باب محكمة التفتيش. وبعد وقت ليس بالقصير، وفي عام ١٣١٩ على وجه التحديد، استخدمت محكمة التفتيش هذا الملصق لإدانة برنارد. وتبين أن الاستئناف لصالح كاستيل فابرى لم يكن مجدياً؛ حيث يتضح من السجلات التى خطها أساليب عام ١٣٢٢ - ١٣٢٣ أن أراضى وضياع المتوفى كاستيل فابرى كانت لا تزال تخضع للمصادرة. ولم تقف قسوة محاكم التفتيش عند هذا الحد؛ حيث إنها في عام ١٣٢٩ كانت أكثر قسوة بأن أمرت بنش جثة زوجته ركسند وإخراجها من القبر.

كان من الممكن أن يهمل التاريخ حالة كاستيل فابرى لولا أن هذه الحالة جعلت معلم دير كاركاسون برنارد ديلسييه يصطدم مع محاكم التفتيش، كان برنارد ديلسييه قرة عين طائفة الفرنسيين التي انضم إليها عام ١٢٨٤. وقد وقع عليه الاختيار معلماً بسبب شدة تحجره في العلم؛ مما أتاح له فرصة الاتصال بأنضج العقول في زمانه. وكمعلم كانت فصاحته مضرب الأمثال، كما كان يكره الهرطقة من سويداء قلبه ويريد اجتثاثها من جذورها. ولكنه كان في الوقت نفسه يؤمن بفساد محاكم التفتيش بسبب خضوعها لسيطرة الرهبان الدومنيكان. ولهذا آمن بأنه من الخير لهذه المحاكم والعقيدة الكاثوليكية لو أن هذه المحاكم أصبحت في أيدي منافسيهم من الرهبان الفرنسيين. وفي الوقت نفسه تبرم البابا بونيفاس الثامن من تصرفات وشطط الرهبان الدومنيكان فاستبدل ببعض المحققين الدومنيكان في كل من بادوا وفينيزا بعضاً من المحققين الفرنسيين، ورأى المعلم الفرنسيين أن برنارد أنه من المستحسن أن يحدث مثل هذا الشيء في لانجويدوك لإزاحة الظلم والاضطهاد عن كاهل أهلها. وبطبيعة الحال كان ذلك سبباً في احتدام النزاع بين طائفتي الدومنيكان والفرنسيين، حتى صب الرهبان الدومنيكان جام غضبهم عليه. وفي رغبته التخفيف عن ضحايا محاكم التفتيش نراه في عام ١٢٩٨ يساند الالتماس الذي رفعه أهل كاركاسون إلى البابا بونيفاس الثامن تؤيده في ذلك سائر أديرة الفرنسيين. وانبرى برنارد من فوق منابر أديرة الفرنسيين يطالب بضرورة استبعاد الرهبان الدومنيكان من محاكم التفتيش وإحلال رهبان فرنسيين محلهم؛ مما جعل الدومنيكان يهاجمون دير الفرنسيين الذين نجحوا في ردهم على أعقابهم.

وعبثاً اشتكى المحققون في محاكم التفتيش لدى الكرادلة الفرنسيين من أن الراهب الفرنسيين برنارد يعوق أعمالهم وأعمال المكتب المقدس. وقدم الفرنسيين برنارد إلى محاكمة صورية انتهت بإثبات براءته.

وعندما انقضت محاكم التفتيش على المهرطقين في ألبى في أواخر عام ١٢٩٩ وأوائل عام ١٣٠٠، انخلعت قلوب عامة الناس. وكان الشقاق بين الملك فيليب والبابا بونيفاس الثامن قد بدأ يتفجر من جديد، ورأى فيليب أن الموقف الجديد يتطلب منه ظهوره بمظهر حامى شعب لانجويدوك، والرافض لسطوة وجبروت محاكم التفتيش؛ فقرر الأمر بإجراء تحقيق مع المسؤولين عن هذه المحاكم، ولكنهم أبوا وتكبروا ورفضوا الانصياع للأوامر الملكية. وفي عام ١٣٠١ أرسل الملك فيليب إلى منطقة لانجويدوك كلاً من، جين دي بيكوني، وريتشارد

نوفيه وأمرهما بإصلاح ما اعوج وفسد من أمور محاكم التفتيش ووضع حد لمباذلهما. وكان اسما هذين الموظفين.

استقر هذان المصلحان في تولوز، حيث كان فولك دي سانت جورج يعمل محققاً منذ عام ١٣٠٠، واستطاع المصلحان جمع الأدلة الدامغة التي تدين هذا المحقق للجوئه إلى التعذيب والاعتداء على عفاف الفتيات اللاتي استعصين عليه عندما حاول اغتصابهن، وشجع الجماهير وجود ممثل الملك فيليب بين ظهرانيهم فباحوا بحقيقة مشاعرهم المعادية نحو المحققين، وجاء أسقف ألبى لتبرير الإجراءات الظالمة التي اتخذتها محاكم التفتيش. وما إن شاهدت الجماهير أسقف ألبى يقترب حتى تجمهر ضده جمع غفير غاضب يصيح: «الموت للخائن»، وكاد الجمع أن يفتك به ولكنه نجا بمعجزة. وفكر البعض في إحراق قصره ولكن شجاعته خانتهم، ومع ذلك فقد تجرأ عليه وجهاء المدينة واستعانوا بالكتبة في مقاضاته ومقاضاة المحقق نيكولاس ديفيل لدى بلاط الملك فيليب، الذي انتهز الفرصة لتجريدته من امتيازاته الزمنية وتوقيع غرامة ضخمة عليه، تصل إلى عشرين ألف جنيه اقتطعت من ثروته غير المشروعة لتتول إلى خزانة الملك.

واستدعى مندوب الملك الراهب برنارد ديلسييه الذي كان يعمل في ناربون واعتبره حليفاً لهما بسبب الدور الذي لعبه في فضح حقيقة محاكم التفتيش في قضية كاستيل فابري. وترأس ديلسييه الوفد الذي أرسله أهالي ألبى كى يطلب من الملك فيليب التدخل لردع المحققين. وكان البلاط الملكي آنذاك يجتمع في سينليس، فجاء إليه رهبان دومنيكان كثيرون للدفاع عن محاكم التفتيش. واقترح برنارد على الملك فيليب تعليق محاكم التفتيش لحين الانتهاء من التحريات والاستجوابات، وكذلك تعليق عمل الرهبان الدومنيكان لحين صدور الأحكام الباباوية عليهم. وفي حضرة الذات الملكية قدم الراهب فولك اعترافه بمساندة الراهب جويلم في توجيه اتهامات لا تقوم على أدلة وبراهين إلى بيكوني، الذي وجه بدوره اتهامات مماثلة إلى فولك. وتكونت لجنة مكونة من رئيس أساقفة ناربون ورئيس الشرطة الفرنسية للاستماع إلى حجج وأقوال كل من الطرفين المتنازعين. وجاء قرار هذه اللجنة لصالح بيكوني؛ فأمر الملك بعزل المحقق فولك المشكوك في حقه. وطلب أن يتولى تنفيذ قرار العزل رئيس طائفة الدومنيكان في باريس باعتباره صاحب الحق في عزل المحققين من وظائفهم. ولكن الرجل عقد اجتماعاً دينياً تقرر فيه إبقاء المحقق فولك في وظيفته بعض الوقت لحين انتهائه من المحاكمات التي

بدأها. واستشاط الملك فيليب غضبًا من هذا القرار فأرسل مجموعة من الخطابات الغاضبة إلى أولى الأمر. ولم يكتف بهذه الخطابات بل كتب في ٨ ديسمبر ١٣٠١ إلى محقق تولوز ومسئول تولوز وألبى يقول إن صرخات شعبه وأناته، ومن بينها أنات رجال الكنيسة والوجهاء، جعلته يقتنع بأن المحقق فولك مذنب في حق الأهالي وأنه يضطهدهم، كما أنه يقوم بتعذيبهم لانتزاع الاعترافات منهم، فضلًا عن لجوئه إلى شهادات الزور ضد الأبرياء. وأضاف الملك الغاضب أن هذا الظلم ينذر بتمرد الناس وثورتهم؛ ومن ثم وجب تصحيح الأوضاع على وجه السرعة. وعندما توفي فولك فقيرًا في ليون اعتبرته طائفة الدومنيكان شهيدًا.

لم يكتف الملك فيليب بردع المحقق فولك والتخلص منه، بل إنه اضطلع بإدخال إصلاحات في محاكم التفتيش تدل على سعيه الحثيث إلى إخضاع السلطة الدينية إلى السلطة المدنية، وأول هذه الإصلاحات وضع السجن الذي شيده الملك فيليب على أراضيه في تولوز لاستخدام محاكم التفتيش في يد شخص يتولى الأسقف والمحقق اختياره، فإذا اختلف الاثنان في الرأي يقوم مندوب القصر باختيار من يراه مناسبًا. فضلًا عن أن الملك جرد المحققين من سلطة القبض التعسفي، وأوجب عليهم التشاور مع الأساقفة المحليين. وفي حالة الاختلاف في الرأي انعقد اجتماع لهذا الغرض يتكون من بعض العاملين في الكاتدرائية وعدد من الرهبان الفرنسيين والدومنيكان. وكذلك حظر الملك فيليب القبض على أى مشبوه إلا بعد اتخاذ الإجراءات آنفة الذكر، اللهم إلا إذا كان المهرطق أجنبيًا ويمكنه الهروب. وكذلك استن الملك اشتراطات مماثلة خاصة بدفع الكفالة، وأصدر تعليماته بعدم طاعة الأسقف أو المحقق إذا كانا يتصرفان على هواهما. قال الملك: «نحن لا نستطيع إقرار أن نتوقف مصائر رعيتنا على قرار شخص بمفرده يمكن أن تكون المعلومات المتوفرة لديه قاصرة، هذا إذا لم يكن الطمع والجشع يحركانه». ورغم أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لإصلاح محاكم التفتيش بشكل حاسم ونهائي، فإنها أصابت نجاحًا مؤقتًا؛ فقد توقفت فجأة ممارساتها في القبض على العباد، وخاصة عندما تجسدت هذه الإصلاحات في شكل أوامر عامة خلال عام ١٣٠٢، فضلًا عن إعادة إصدار التشريع الصادر عام ١٢٩٣ والخاص بحماية اليهود من اضطهاد محاكم التفتيش، والجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات واکبها في الوقت نفسه حرص من جانب الملك فيليب على استئصال الهرطقة؛ حيث إنه قام بإحياء المرسوم المتشدد الذي كان الملك لويس قد أصدره بشأن محاربة الهرطقة. وعند تعيين «جويلوم دي مورير» للعمل في محكمة تفتيش تولوز، أصدر

الملك فيليب إلى مندوبه تعليمات بأن يضع السجون الملكية تحت تصرف هذا المحقق وإعطائه الراتب المعتاد وتقديم كل العون له.

غير أن هذه اللوائح الملكية الجديدة فشلت في التخفيف من وطأة ظلم محاكم التفتيش على كاهل مدينة ألبى بالذات، الأمر الذى أدى إلى اندلاع أعمال العنف والشغب فيها، حيث ألقى بالكثيرين منهم في غياهب السجن التابع لمحكمة تفتيش كاركاسون. وأرسلت ألبى وفدًا كبير العدد من الذكور والإناث لمقابلة الملك فيليب. وصاحب هذا الوفد اثنان من الرهبان الفرنسيين هما «جين هكتور»، و«برتراند فيليدول»، وحضر المقابلة بأمر ملكى برنارد ديلسييه الذى كان على علاقة سيئة بالبابا بسبب اعتراضه على محاكم التفتيش. وعندما اجتمع هذا الوفد بالملك فيليب وعدهم بزيارة لانجويدوك على وجه السرعة، ومنح أعضاء الوفد ألفى جنيه من حصيلة الممتلكات التى استولى عليها الملك من المارقين. غير أن هذا لم يكن كافيًا لإرضاء أهل ألبى الساخطين. فضلًا عن أن استبعاد المحقق نيكولاس ديفيل لم ينجح في تهدئة خواطر شعب ألبى المتذمر؛ حيث حل محله محقق آخر فى كاركاسون يدعى «جيو فروى دابليس» لا يقل سوءًا عن سلفه، والذى أحضر معه خطابات ملكية مؤرخة فى ١ يناير ١٣٠٣ تأمر جميع المهرطقين بطاعته. وفى ظل هذا الشر المستتر تصاعدت حدة تدمير الأهالى ضد محاكم التفتيش، وبالنظر إلى أن ألبى لم يكن فيها محكمة تفتيش محلية خاصة (حيث إنها كانت تتبع محكمة تفتيش كاركاسون)، فقد صب أهالى ألبى جام غضبهم على طائفة الرهبان الدومنيكان باعتبارهم المتحكمين فى هذه المحاكم. واستهلالًا لمقدم عام ميلادى جديد توجه هؤلاء الرهبان كعادتهم يوم ٢ ديسمبر ١٣٠٢ للتبشير فى الكنائس، فإذا بجمهرة من الشعب تهاجمهم وتطردهم من منابر الأديرة وتقابلهم بصيحات الاستهجان قائلين: «الموت للخونة». واستمر هذا الوضع الملتهب والمتوتر ضد الدومنيكان لعدة أعوام لدرجة أنهم خوفًا على حياتهم امتنعوا من النزول إلى الشارع، وأيضًا امتنع الشعب الساخط عن دفع أية نذور للكنيسة كما قاطعوا القداديس. وبلغ السخط بأهل ألبى على الكنيسة مبلغًا جعل الأهالى يمحون اسمى القديس دومنيك (مؤسس طائفة الدومنيكان) والقديس بطرس الشهيد من البوابة الرئيسية للمدينة. واستبدلت بهذه الأسماء متمردين على الكنيسة وزعمائهم أمثال بيكونين، ونيفو، وأرنود جارسيا، وبيير پروبى.

لم يكن سجناء محاكم التفتيش فى ألبى قد أطلق سراحهم بعد، الأمر الذى جعل برنارد

ديليسيه المناهض للكرسى الباباوى يحث بيكونى موفد الملك فيليب إلى لانجويدوك على الحضور إلى كاركاسون لمناقشة الأمر واتخاذ ما يراه مناسباً. وفي صيف عام ١٣٠٣ حضر بيكونى حيث قابل عدداً كبيراً من أهالى ألبى الذين توسلوا إليه أن يحررهم من سطوة محاكم التفتيش، وتدارس أسلوب رآب الصدع بين المحقق نيكولاس ديفيل وقناصلة كاركاسون، وفي عظة نارية ملتعبة إلى الشعب كشف الراهب برنارد ديليو عن الشروط التى توصل إليها الطرفان المتنازعان، فجن جنون الشعب وثار تائرتهم ودمروا منازل بعض القناصلة المعروفين بصداقتهم لمحاكم التفتيش، وأيضاً هاجم الثائرون كنيسة الدومنيكان وحطموا نوافذها والتماثيل الموجودة فى الممرات الخارجية، وهال بيكونى موفد الملك أن يرى سجون محاكم التفتيش تستباح ويعتدى عليها على هذا النحو، كما أنه تردد كثيراً قبل أن يتخذ قرار إطلاق سراح سجنائها. وفى أغسطس ١٣٠٣ استسلم المحقق جيوفروا دابليس، فقام بيكونى بترحيل سجناء محاكم التفتيش فى ألبى إلى السجون الملكية، ولكنه امتنع عن تسليمهم إلى الملك فيليب كما أشار عليه برنارد ديلسيه. غير أن محاكم التفتيش ما لبثت أن استعادت سيطرتها من جديد.

على أية حال حرص المصلحان المعينان من قبل الملك فيليب على معرفة ما تعرض له المتهمون من تعذيب، ومعرفة الذين أجبروهم على اتهام آخرين بالهرطقة زوراً وبهتاناً. وانتهز الرهبان الفرنسيسكان هذه الفرصة السانحة للكيد للرهبان الدومنيكان المهيمنين على محاكم التفتيش بإذاعة بيانات السجناء على أوسع نطاق ممكن؛ مما أثار مشاعر الأهالى وحفيظتهم على هذه المحاكم. وكذلك انتهز المحقق القاسى جيوفروا دابليس هذه الفرصة للنيل من غريمه بيكونى موفد الملك فاستدعاه إلى المحاكمة بتهمة عرقلة أعمال محاكم التفتيش، وعندما رفض بيكونى المثول أمام المحكمة، قام جيوفروا بفرض الحظر الكنسى عليه. وبمجرد أن وصل الخبر إلى مسامع طائفة الدومنيكان فى باريس بادروا بتأكيد الحظر الكنسى المفروض على غريمهم. وهكذا تمخض عن هذا النزاع نشوب صراع بين الكنيسة والدولة. فعلى الصعيد المدنى توسل شعب وقناصلة مدينة ألبى إلى الملكة كى تحت زوجها الملك فيليب على ألا يتخلى عنهم، وألا يسحب المصلحين اللذين أوفدهما لإصلاح مبادئ محاكم التفتيش. وبذلت دون جدوى جهودها للحيلولة دون إذاعة الحظر الكنسى، فقد قام الراهب جين ريكوليس بإذاعته من فوق منبره، فقام بالقبض عليه مندوب حاكم ألبى وحمله إلى دير الفرنسيسكان، حيث أساء هؤلاء الرهبان معاملته ومارسوا الضغط عليه كى يسحب ما سبق أن نشره. وبفرض الحظر

الكنسى على بيكونى أصبح عاجزاً عن اتخاذ أية إجراءات لحين رفع الحظر عليه، وهو الأمر الذى يقرره من قام بفرض الحظر أو البابا نفسه.

غير أن الأمل فى رفع الحظر عن بيكونى كاد أن يتلاشى عند اعتلاء البابا بنديكت الحادى عشر كرسى الباباوية (١٣٠٣ - ١٣٠٤) المنتمى إلى طائفة الرهبان الدومنيكان، والذى كان من أشد الباباوات انتصاراً لمحاكم التفتيش. ولم يجد بيكونى أمامه مفرّاً من مناشدة البابا كى يقف بجانبه، كما أنه كتب من باريس يستحث أهل لانجويدوك لمساندته مذكراً إياهم أن الاضطهاد الذى يكابده يرجع إلى دفاعه عن قضيتهم. ومن ناحية أخرى سعى الراهب برنارد ديلسييه إلى كسب التأييد والمساندة، وأيضاً حث مدن كاراكاسون وألبى وكورديس على الدخول فى تحالف.

واستمر الشجار محتدماً فانتقل إلى روما، حيث ذهب بيكونى إلى إيطاليا يرافقه مبعوثون من الملك ومن مدينتى كاراكاسون وألبى لمؤازرته. ولكن محقق محكمة تفتيش تولوز جويلم دى مورير الذى أنيط به النظر فى حالته اعترض طريقه ووقف له بالمرصاد، ومن الواضح أن البابا كان يتعاطف مع محقق تولوز. وحدث فى ١٧ مايو ١٣٠٤ الموافق عيد العنصرة أن تجراً بيكونى على انتهاك الحظر المفروض عليه؛ إذ إنه دخل الكنيسة فى بروجيا. وبمجرد أن وقع بصر البابا عليه فى الكنيسة أمر بطرده منها. وقد توفى بيكونى فى أبروزو فى ٢٩ سبتمبر ١٣٠٤ وهو يعتبر مهرطقاً فى نظر القانون؛ حيث إن الحظر الكنسى المفروض عليه لم يكن قد رفع. غير أن وفاة بنديكت الحادى عشر مكنت أعوان بيكونى من دفنه فى مدافن المسيحيين. ولكن المحقق جيوفروا دابليس أمر باستخراج عظامه من قبره وإحراقها. وفيما بعد التمس أبناء بيكونى من الكنيسة رد الاعتبار إلى والدهم. وظل الموضوع مثار أخذ وعطاء حتى أمر البابا كليمنت الخامس (١٣٠٥ - ١٣١٤) بإنشاء لجنة مكونة من ثلاثة كرادلة لتمحيصه. وبعد البحث والفحص وسماع شهادة جميع الأطراف قررت هذه اللجنة فى ٢٣ يولييه ١٣٠٨ أن الحظر الكنسى المفروض على بيكونى مخالف للقانون، كما أمرت بإلغاء هذا الحظر الجائر وإذاعة هذا الإلغاء فى جميع الأماكن التى تم فيها نشر هذا الحظر، وعبثاً حاول المحقق جيوفروا الاستئناف لدى البابا ضد تبرئة ساحة بيكونى، فقد رفض البابا كليمنت الخامس الاستماع إليه بسبب اقتناعه بأن مظالم محاكم التفتيش هى السبب الحقيقى فى ترمد الأهالى على الكنيسة. والذى يدل على أن البابا كان نصيراً لمحاكم التفتيش أنه أمر كاهن أكويتين بالقبض على الراهب برنارد ديلسييه دون سابق إنذار، وإرساله للمثول أمام محكمة الكرسى الباباوى بتهمة الهرطقة، مهدداً

هذا الكاهن بفقدان وظيفته إذا لم يفعل هذا، فضلاً عن أن البابا أدان زعماء مدينة ألبى. وبدوره كلف كاهن أكويتين الراهب چين ريجود بتنفيذ أمر القبض عليه، وتم ذلك في يونيه ١٣٠٤ في دير كاركاسون، غير أن الرهبان الفرنسيين عبروا عن شديد تعاطفهم معه، وبرأوه من التهم الموجهة إليه، ولولا وفاة البابا بنديكت لما سلم هؤلاء المتعاطفون معه من العقاب.

قام فيليب بتنفيذ وعده بزيارة مناطق الجنوب الفرنسى من أجل رفع الظلم عن الأهالى وإزالة أسباب شكواهم من محاكم التفتيش. وفي ١٣ مايو عام ١٣٠٤ نجح في إقناع البابا بنديكت بأن يرفع عن شعب الجنوب الحظر الكنسى الذى كان البابا بونيفاس الثامن قد فرضه عليه. وعندما وطئت أقدامه أرض تولوز عام ١٣٠٣ في يوم عيد ميلاد المسيح تقاطرت عليه من مدينتى ألبى و كاركاسون جموع الشعب تطلب منه الإصلاح والحماية. وعبر بيكونى عن مشاعرهم على خير وجه. وفي حين تولى الراهب الدومنيكانى جويلم پير الدفاع عن محاكم التفتيش، عارضها برنارد ديلسييه بكل ما أوتى من قوة، مبنياً مظالم محاكم التفتيش وتعسفها وافترائها وقدرتها على إلصاق تهمة الهرطقة بمن تشاء، حتى ولو كان من تلاميذ المسيح الاثنى عشر. وأيضاً حامت حول الراهب نيكولاس كاهن اعتراف الملك شبهة التحيز لمحاكم التفتيش. أما جيوفروا دابليس محقق كاركاسون فقد سعى إلى كسب ود الملك فيليب عن طريق التفاوض بهدف تحقيق المصالحة بين الملك فيليب والكرسى الباباوى فى روما.

واستمع الملك فيليب إلى طرفى النزاع من مؤيدين ومعارضين لمحاكم التفتيش، ثم سجل قراره فى مرسوم أصدره يوم ١٣ يناير عام ١٣٠٤ ويمثل حلاً وسطاً. وجاء فى هذا المرسوم أن الملك بعد الاستماع إلى جميع أطراف النزاع، قرر ضرورة أن يقوم مندوبو الملك برفقة المحققين بزيارة سجناء محاكم التفتيش وأيضاً بضرورة إصلاح أحوال السجون. وفى المقابل طالب الملك موظفيه بتقديم كل مساعدة ممكنة إلى محاكم التفتيش، فضلاً عن حماية طائفة الدومنيكان الذين كان الرهبان الفرنسيون يتربصون بهم الدوائر.

وفى حين خلت مدينة ألبى من الهرطقة، ظلت الهرطقة تظل برأسها فى كاركاسون، وطالب شعب كاركاسون الملك فيليب بزيارة المساجين التعساء الذين تعرضوا للاضطهاد، والذين كان اضطهادهم سبباً فى إثارة تدمره وقلاقله. ولكن الملك فيليب رفض وأرسل أخاه لويس بدلاً منه. وأراد شعب كاركاسون كسب ود الملك فيليب فقدموا إليه وإلى الملكة الهدايا الثمينة ولكنه رفضها، وأجبر الملكة على رفضها، الأمر الذى أصاب قناصلة كاركاسون باليأس

والقنوط. وفي هذا الجو الذى يدعو إلى الإحباط، لم يتوقع أهل كاركاسون خيرًا من الملك، وعلى سبيل الاحتجاج أبلغ زعيم كاركاسون «إلياس پاتريس» الملك فيليب بأن شعب كاركاسون سوف يسعى إلى حاكم آخر إذا لم يبادر بقمع محاكم التفتيش ورد أذاها عن الناس، وغضب الملك فيليب من تهديد إلياس پاتريس فأمره بالغروب عن وجهه على الفور. والجدير بالذكر أن شعب كاركاسون أطاع زعيمه إلياس پاتريس عندما أمر بنزع الزينات المقامة لاستقبال الملك من الشوارع. وهاج هذا الشعب وماج لاعتقاده أن الملك قد خذله وأنه انضم إلى صفوف أعدائه من الرهبان الدومنيكان، وأنه تراجع عن وعده بحمايتهم؛ مما جعلهم يهددون بحرق مدينة كاركاسون، وبلغ استياؤهم من فيليب مبلغًا جعلهم يقدمون ولاءهم إلى فيراند ابن ملك مايوركا [الإسباني] رغم أنه غريب عنهم. واتهم الملك معارضييه بأنهم يتآمرون عليه. غير أن مدينة ألبى استطاعت تبرئة ساحتها من هذه التهمة. ونتيجة لذلك توترت العلاقة بين الملك فيليب وكاركاسون.

محاكم التفتيش فى كاركاسون وألبى

وعندما انعقدت محكمة التفتيش فى هذه المدينة فى صيف ١٣٠٥ لجأت إلى التعذيب فى أثناء استجواب المتهمين بالهرطقة. وسنحت الفرصة للرهبان الدومنيكان كى ينتقموا من الرهبان الفرنسيسكان، وقضت محكمة تفتيش كاركاسون بإعدام أربعين مواطنًا فى مدينة ليموكس، كما أنها أنزلت عقابًا صارمًا بأهل كاركاسون فشنت جميع قناصلتها وعلى رأسهم إلياس پاتريس، بالإضافة إلى سبعة مواطنين آخرين. وأيضًا تم فرض غرامة باهظة على هذه المدينة بلغت ستين ألف جنيه، التمس الأهالى إلغائها دون جدوى. ومن ناحيته لاذ بالفرار إيمريك كاتيل الذى أراد تبرئة ساحة أبيه من تهمة الهرطقة. ولكن محاكم التفتيش أفلحت فى القبض عليه، وانتهى الأمر بتصالحه مع الملك بأن دفع إلى خزائنه فدية كبيرة وغرامة ضخمة. أما الراهب برنارد فقد توجه إلى الملك على رأس وفد يمثل أهل ألبى لإثبات عدم ضلوع أهل ألبى فى المؤامرة ضده، غير أن الوفد عاد من باريس تاركًا الراهب برنارد وراءه، حيث طلب الملك من البابا كليمنت الخامس إلقاء القبض عليه وإرساله إلى مدينة ليون ثم إيداعه فى أحد الأديرة. وفى مايو ١٣٠٧ قام الملك فيليب بإيحاء من البابا كليمنت الخامس بإصدار عفو عن جميع المتهمين بالتآمر ضده، كما أنه أعفى كاركاسون من دفع بقية الغرامة الموقعة عليها. وفى عام ١٣٠٨ تم الإفراج عن الراهب برنارد، وسمح له بالعودة إلى مدينة پواتيه. وفى نهاية المطاف عاد الراهب برنارد إلى

تولوز، حيث توقف عن العمل العام مكتفياً بما شاهده من الحرص الذى أظهره البابا كليمنت الخامس على إصلاح مفاسد محاكم التفتيش.

وبموت البابا بنديكت الحادى عشر فى يوليو عام ١٣٠٤ تجددت آمال الأهالى فى وضع نهاية لظلم محاكم التفتيش، وبعد موته انقضى ما يقرب من عام قبل انتخاب خلفه كليمنت الخامس فى ٥ يونيه ١٣٠٥. وفى تلك الأثناء قدمت سبع عشرة هيئة دينية فى منطقة إلبيجو - وقد انضم إليها كرادلة وأحبار ألبى وكنيسة سانت إلفى ودير جايلاك وآخرون - التماساً إلى كلية الكرادلة أو كلية اللاهوت يطلبون التدخل من أجل القضاء على تعسف محاكم التفتيش؛ نظراً لخلو البلاد فعلاً من المارقين والهراطقة، وحيث إن قلوب الناس عامرة بالإيمان بالعقيدة الكاثوليكية. ولا شك أن محاكم التفتيش استغلت تمرد أهل كاراكسون عليها كما استفادت من التغير الذى طرأ على موقف الملك الذى تحول عن سابق تعاطفه مع ضحايا الاضطهاد الدينى، فكما أسلفنا تغير موقف الملك فيليب منهم وصار غير عابئ بمصيرهم بسبب تمرد أهل كاراكسون عليه وخيانتهم له. ومنذ عام ١٣٠٧ فصاعداً اعتمد الملك على محاكم التفتيش للقضاء على هرطقة طائفة فرسان هيكل سليمان (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب»)، الأمر الذى رسخ قوة محاكم التفتيش وبأسها. ولم تكثرث كلية اللاهوت الضالعة فى المؤامرات برفع الظلم الذى شكاه منه رجال الإكليروس الألبيجانسينون. وعندما فاز كليمنت الخامس فى الانتخابات الباباوية بمساندة الفرنسيين، بات الشعب يأمل فى إزاحة مظالم محاكم التفتيش عن كاهله. وكان الكاردينال «برتراند دى جوت» رئيس أساقفة بوردو والمنحدر من أصل جاسكونى رغم موطنته الإنجليزية أكثر إحساساً بمحنة وشقاء أهل لانجويدوك. وزاد من تفاؤل المطالبين بوضع حد لمظالم محاكم التفتيش أن البابا الجديد كليمنت الخامس نقل مقر الكرسي الباباوى من الأراضى الإيطالية إلى أراضٍ تابعة للتاج الفرنسى. وما إن وصلت أنباء انتخاب البابا الجديد إلى مسامع أهل مدينة ألبى حتى ترأس الراهب برنارد بعثة تمثل سعى هذه المدينة إلى المطالبة بكبح جماح محاكم التفتيش. وعندما زار الراهب برنارد مدينة تولوز التفت حوله زوجات السجناء الذين زجت بهم محاكم التفتيش فى الزنانات، وألحن عليه أن يقبل شكواهن إلى المسئولين، وتدفقت الشكاوى المتقدمة لمحاكم التفتيش من أهالى مدينة ألبى يساندتهم راهبان من طائفة الدومنيكان هما «برتراند بلانك»، و«فرانسوا أيمرك» اللذان انضما إلى وفد مدينة ألبى الشاكى من مظالم محاكم التفتيش. وسارع جيوفروا دابليس محقق محكمة تفتيش كاراكسون بمغادرة هذه المدينة من أجل الدفاع عن نفسه، لدرجة أنه من فرط عجلته

لم يكلف أحدًا أن ينوب عنه في غيابه. ولم يستدرك هذا الخطأ إلا بعد وصوله إلى مدينة ليون في ٢٩ سبتمبر ١٣٠٥.

وباءت بالفشل الذريع جهود جيوفروا دابليس للدفاع عن محاكم التفتيش، وخاصة لأن أهالي ألبى عززوا شكواهم منها بتقديم رشوة قدرها ألفان من الجنيهات التورنوازية إلى «ريموند دى جوث» ابنة عم البابا، ورشوة أخرى مماثلة إلى كاردينال سانت كروتشى، ورشوة ثالثة قدرها خمسمائة جنيه تورنوازي إلى الكاردينال «بيركولونا». وفي ١٣ مارس ١٣٠٦ كلف البابا كليمنت الخامس اثنين من الكاردينالات هما پير سانت فيتال وپيرنجير فيربو، وشخصًا آخر يدعى أخيل، أن يجوبوا لانجويدوك لتقصي مسلك محاكم التفتيش واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنه. وتقدم أهالي كاركاسون وألبى وكورديس للإدلاء بشهادتهم، ومفادها أن محاكم التفتيش تجبر الكاثوليك المؤمنين على الاعتراف بهرقتهم عن طريق التعذيب والسجون، وصدرت الأوامر إلى المحققين كى يكفوا عن الزج بالناس فى السجون والامتناع عن تعذيبهم إلا بعد الرجوع إلى السلطات الدينية المحلية المختصة.

وفي ١٦ أبريل عام ١٣٠٦ عقد الكرادلة اجتماعًا عامًا في مدينة كاركاسون حضره جميع أعيانها ونبلائها. وفي هذا الاجتماع عبر قناصلة كاركاسون وممثلون عن مدينة ألبى عن شكواهم المرة من محاكم التفتيش. وأيدهم فى هذه الشكوى الراهبان الدومنيكان اللذان سبق ذكرهما، وهما بلانك وأيمرك. وفي المقابل تولى محقق كاركاسون جيوفروا دابليس ومندوب أسقفية ألبى الدفاع عن هذه المحاكم من سوء معاملة الأهالى للمحققين وافترائهم عليهم. وبعد سماع الطرفين المتنازعين قام الكرادلة بتأجيل البت فى الموضوع حتى ٢٥ يناير ١٣٠٧، لحين وصول المزيد من المندوبين فى كل من كاركاسون وألبى وكورديس. وبالنظر إلى احتمالات انتقام محاكم التفتيش من الأهالى الشاكين، وعد الكرادلة بتوفير الأمان لهؤلاء الشاكين. كانت الأخطار المحدقة بالشاكين أخطارًا حقيقية لدرجة أن أحد الشاكين وهو أيمرك كاستيل ومبعوث أهالى كاركاسون تعرض للخطر فى سبتمبر ١٣٠٨، فلجأ إلى البابا كليمنت طالبًا منه الأمان وحمايته من اعتداء المحققين. وأيضًا تعرض لخطر الحرق الشهود الذين اتهموا محاكم التفتيش بتزييف السجلات باعتبارهم مهرطقين منتكسين، حيث إن هؤلاء الشهود كانوا قد قطعوا على أنفسهم عهدًا بعدم إفشاء أسرار محاكم التفتيش. وتفاديًا لانتقام المحققين طلب هؤلاء الشهود من الكرادلة إعفاءهم من الأقسام التى سبق أن قطعوها على أنفسهم بعدم إفشاء هذه الأسرار.

ورغم أن الكرادلة لم يحسموا النزاع الناشب بين الأهالي والمحققين بشكل قاطع، فقد اتخذ الكرادلة بعض الخطوات الدالة على اقتناعهم بصحة الاتهامات التي وجهها الأهالي إلى محاكم التفتيش؛ ولهذا زاروا سجن كاركاسون وطلبوا من المحبوسين فيه وعددهم أربعون محبوسًا - من بينهم ثلاث سجينات - المثل أمامهم. وظهرت عليهم أعراض المرض والهزال وسوء التغذية وسوء المعاملة. وتولى الكرادلة طرد معظم حراس السجن الذي وضعوه تحت الإشراف المباشر لأسقف كاركاسون، وكذلك تم استبدال السجانين وموظفي السجن. وصدرت الأوامر إلى الحراس بعدم استجواب المحبوسين إلا في حضرة شخص كنسى مسئول وعدم سرقة طعامهم. وارتاع أحد الكرادلة عندما زار السجن التابع لأسقف ألبى؛ حيث إنه وجد المساجين في حالة يرثى لها تكبلهم الأغلال في زنانات معتمة وضيقة. وقد استمر حبس بعض المساجين لأكثر من خمسة أعوام دون صدور أية أحكام عليهم. فأمر الكاردينال الزائر للسجن بفك أغلال السجناء، وضرورة السماح بدخول النور داخل الزنانات، كما أمر بتشديد سجن يصلح للاستعمال الآدمي في غضون شهر.

غير أن الكرادلة عجزوا عن استحداث أية إصلاحات جوهرية في نظام محاكم التفتيش مكتفين بتأكيد اقتراح الملك فيليب بعدم انفراد المحقق بالسلطة، وضرورة تعاونه مع المسئول الدينى المحلى. حتى هذا الإجراء الاحترازى ألغاه البابا كليمنت فى ١٢ أغسطس ١٣٠٨، الأمر الذى يدل على أن الكنيسة الكاثوليكية عجزت عن أو تنصلت من تصحيح أوضاع محاكم التفتيش الخاطئة رغم اقتناعها بالظلم البين الذى تلحقه بالعباد.

وأيضًا وجد البابا كليمنت الخامس نفسه عاجزًا عن إدخال أية إصلاحات جوهرية فى نظام السجون. وإزاء هذا العجز الكنسى رأى المحققون أن مصلحتهم تقتضى الاستناد إلى المرسوم الذى سبق أن أصدره إينوسنت الرابع، والذى يخوهم إرجاء إصدار الحكم ما دام أن هذا فى صالح العقيدة والحفاظ عليها. ولم تصدر أحكام على كثير من السجناء الذين كان أسقف ألبى قد قبض عليهم فى عام ١٢٩٩. وقد اكتشف الكاردينال سان فيتال هذا التقصير البشع والجور الواضح؛ حيث قام بزيارة السجون التابعة لهذا الأسقف.

وبعد مرور خمسة أعوام كتب البابا كليمنت الخامس فى عام ١٣١٠ إلى أسقف ألبى ومحقق كاركاسون جيوفروا دابليس يقول إن الكثيرين من مواطنى ألبى ناشدوه مرارًا وتكرارًا بضرورة إتمام محاكمتهم سواء بالإدانة أو التبرئة بعد أن أمضوا فى سجونهم أكثر من ثمانية أعوام.

ولهذا أمر هذا البابا بسرعة إجراء المحاكمات وإصدار الأحكام ورفعها للتصديق عليها إلى كل من كاردينال «باليسترينا»، و«فراشكاتي». ولكن أسقف ألبى برتراند دي بورديس والمحقق جيوفروا دابليس تجاهلا هذا الأمر الباباوى وضربا به عرض الحائط، وخاصة لأن بعض المساجين قد ماتوا وشبعوا موتاً قبل صدور المرسوم الباباوى. وعندما ترامى نبأ هذا العصيان إلى سمع البابا كليمنت الخامس بعد مضي عام أو عامين، كتب إلى أسقف ألبى وجيوفروا مشدداً على ضرورة محاكمة المتهمين سواء كانوا أحياء أو أمواتاً. غير أن المحقق جيوفروا استمر في شق عصا الطاعة على الكرسي الباباوى.

وليس أدل من قضية «جويلم جاريك» على إمعان محاكم التفتيش في تحدى الكرسي الباباوى؛ فقد زج المحقق بهذا الرجل في السجن بتهمة محاولة تدمير وثائق محكمة تفتيش كاركاسون في عام ١٢٨٤. ولكن الرجل كان معروفاً بورعه وتقواه مما حدا بالبابا كليمنت الخامس إلى تبرئته. ولم يهدأ بال المحققين حتى أنزلوا العقاب بهذا الرجل الطاعن في السن بمجرد أن سنحت لهم الفرصة؛ ففي عام ١٣٢١ استدعاه المحقق «برنارد جوى» من السجن لمحاكمته واستخدم معه الرأفة بأن نفاه مدى الحياة في الأراضي الفرنسية متجاهلاً تبرئة البابا له. وفي حادثة أخرى حاول البابا كليمنت الخامس أن يعهد إلى أساقفة تولوز وناربون بمحاكمة اليهود بدلاً من أن يقوم المحققون بهذه المهمة. ولكن هذه السلطة التي سحبها البابا من المحققين لصالح الأساقفة ما لبثت أن عادت إلى محاكم التفتيش بعد وفاة كليمنت الخامس.

وقد نجم عن هذا الصراع بين دعاة الإصلاح ومحاكم التفتيش اتخاذ عدد من التدابير الإصلاحية عام ١٣١٢ بناء على أوامر من البابا كليمنت الخامس تعرف بقوانين كليمنت التي كانت جاهزة للعرض على هذا البابا لمراجعتها، غير أن المنية لم تمهله، فقد توفي في ٢٠ أبريل عام ١٣١٤. وعلقت هذه القوانين وتأخر صدورها حتى ٢٥ أكتوبر ١٣١٧ في عهد البابا يوحنا الثاني والعشرين. وتقضى هذه القوانين الجديدة بتحديد سلطة المحقق وإلزامه بالتشاور مع السلطات الدينية المحلية في حالات تعذيب المتهمين أو الزج بهم في سجون بالغة القسوة، إلى جانب التهديد بفرض الحظر الكنسى على من تسول له نفسه انتهاك القوانين.

وعلى الرغم من أن هذه العقوبات الباباوية لم تطبق على أرض الواقع، فإن استئناها دليل واضح على إقرار الكنيسة بمخالفات محاكم التفتيش. وعندما مات البابا كليمنت الخامس في ٢٠ أبريل ١٣١٤ في كاربنتراس، تحمل وزر تدمير المهرطقين المعروفين باسم «فرسان هيكمل سليمان».

واحتدم النزاع حول انتخاب البابا الجديد، فالإيطاليون يجذبون إجراء الانتخابات في روما المقر التقليدي للكرسى الباباوى، والفرنسيون، والجاسكون يصرون على ضرورة إجرائها في نفس الموقع الذى فاضت فيه روح البابا السابق، أى فى القصر الباباوى فى كارينتراس. ثم أقدم الفريق الجاسكونى فى ٢٣ يوليه ١٣١٤ بزعامة أبناء عمومة البابا المتوفى كليمنت على حرق القصر الباباوى فى كارينتراس وهددوا بالفتك بالرهبان الطليان الذين خافوا على حياتهم ولاذوا بالفرار. وانقضى عامان دون انتخاب خلف للبابا المتوفى، وراود البلاط الفرنسى أمل فى أن يكون البابا المنتخب فرنسيًا. ومرت قرابة ستة أشهر دون انتخاب بابا يخلف كليمنت الخامس، فأمر الملك فيليب بعقد اجتماع لانتخاب بابا جديد فى دير الرهبان الدومنيكان، وحتى يجبرهم على الانتهاء من هذه المهمة حاصرت قواته المجتمعين. وبعد انقضاء أربعين يومًا على هذا الحصار المضروب استقر رأيهم على انتخاب «چاك دوزو» كاردينال بورتو رئيسًا للكنيسة الكاثوليكية، وانتخاب بابا جديد، هو يوحنا الثانى والعشرون (١٣١٦ - ١٣٣٤).

انتهت متاعب محاكم التفتيش فى لانجويدوك، واطمأن المحققون إلى أن أحدًا لن يجرؤ على تحديهم أو إنكار سلطتهم؛ مما ساعدهم على الانقضااض على الإصلاحيين المناوئين لهم. وكان برنارد ديلسييه أول ضحية لهم. وواجه البابا الجديد المنتخب مشكلة العمل على رأب الصدع الناجم عن هذه الانقسامات والصراعات المحتمدة، فاستدعى رهبان بيزيه وناربون للمثول أمامه، فتجرأ الراهب برنارد كعادته لمناشدة البابا وضع حد لمظالم محاكم التفتيش، فاتهمه هذا البابا بتعطيل عمل هذه المحاكم، وتم إلقاء القبض عليه على الفور إلى جانب توجيه اتهامات أخرى إليه مثل استخدام السحر فى إماتة البابا بنديكت الحادى عشر (١٣٠٣ - ١٣٠٤)، والتآمر مع أهل كاركاسون ضد المحققين. ولهذا زجت محاكم التفتيش بـ «برنارد ديلسييه» فى السجن لأكثر من عامين تعرض فيها للمضايقات والاستجواب. وفى ٣ سبتمبر ١٣١٩ تم تقديمه إلى المحاكمة فى كاستيلودادى، وتشكلت المحكمة من رئيس أساقفة تولوز وأسقف بامير وسانت بابل. غير أن رئيس أساقفة تولوز اعتذر فجأة عن عدم الحضور تاركًا المحاكمة فى أيدي زملائه الذين قاموا بنقل المحكمة إلى كاركاسون فى ١٢ سبتمبر ١٣١٩. وليس أدل على أهمية المحاكمة من أن ممثل الملك نفسه الذى شغل وظيفة المندوب الملكى المسئول فى كاركاسون وتولوز كان حاضرًا إلى جانب آخرين من أبرز رموز الكنيسة.

وتحفظ لنا السجلات والوثائق أدق التفاصيل الخاصة بمحاكمة برنارد، ومثل أمام

المحاكمة نفسها شركاء برنارد أمثال «جارسيا»، و«جويلم فرانزا»، و«بيير پروبي» وآخرين ممن استخدمتهم المحكمة «شاهد ملك». وقد تعرض برنارد الطاعن في السن الذي أنهكه السجن لمدة عامين إلى تكرار استجوابه للتحقيق الدقيق لمدة شهرين بشأن أحداث جرت له خلال فترة امتدت من اثني عشر إلى ثمانية عشر عامًا واختلطت ببعضها البعض، بحيث يصعب تذكرها على النحو الصحيح. ووجهت إليه المحكمة تحذيرًا بأنه أصبح مطرودًا من الكنيسة بسبب عرقلته لسير محاكم التفتيش، وأنه لا سبيل أمامه للنجاة من الحرق على الخشبة إلا بالاعتراف الكامل والخضوع التام. وقام المحققون بتعذيبه مرتين فعذبوه في المرة الأولى في ٣ أكتوبر من العام المشار إليه آنفًا بتهمة الخيانة، ثم تكرر تعذيبه يوم ٢٠ نوفمبر من العام نفسه بتهمة الاشتغال بالسحر الأسود. ورغم أن السجلات ادعت أن تعذيبه كان مخفّفًا فإن الكتبة سجلوا صرخاته الزاعقة من جراء التعذيب الذي فشل في حمله على الاعتراف بذنبه، وإن كان قد أفلح في تدميره نفسيًا وجعله في نهاية الأمر يرمى أمام المحققين طالبًا منهم أن يرحموه ويعفوا عنه.

ويقضى الحكم الصادر عليه في ٨ ديسمبر بتبرئته من تهمة محاولة قتل البابا بنديكت الحادي عشر، ولكن التهم الأخرى ازدادت سوءًا؛ حيث إنه اتهم بالإدلاء بما لا يقل عن سبعين شهادة زور في أثناء استجوابه. وبعد أن نبذ برنارد أفكاره برأت المحكمة ساحته وتم نزع ملابس الكهنوت عنه، كما حكم عليه بالسجن المؤبد وأن يعيش على الخبز والماء وحدهما وهو قابع في سجن محكمة تفتيش.

ورغم ذلك فقد احتج شائته لدى البابا على ما اعتبروه حكمًا مخفّفًا. غير أن عددًا من المسؤولين الدينيين رأوا أنه حكم غليظ؛ حيث إن برنارد ديلسييه الطاعن في السن أصبح هزيلًا نتيجة ما لقيه من تعذيب وتكبيل بالأغلال والعيش على الخبز والماء. ومع ذلك فقد رفض البابا معاملته بالرفقة. ومن سوء حظه أنه وقع في يد واحد من ألد أعدائه هو المحقق «چين دي بون». وقد وضع موته نهاية لبؤسه وشقائه.

انتصار رهبان الدومنيكان

وبتولى البابا يوحنا الثاني والعشرين الكرسي الباباوى تعاظم سلطان الرهبان الدومنيكان، رغم أنه نشر قوانين سلفه كليمنت الخامس الهادفة إلى كبح جماح محاكم التفتيش، وفي ٣٠ مارس ١٣١٨ تراجع عن توفير الأمان والحماية للمتمرد أيمرك كاستيل وبقية الشاكين من تجاوزات

ومظالم محاكم التفتيش في كل من كاركاسون وألبى وكورديس، وأخذ المحققون ينقبون دون كلل أو ملل عن كل المعارضين على محاكم التفتيش لينزلوا بهم أشد العقاب، وليردعوا المدن التي شقت عصا الطاعة عليهم.

وفي ١١ مارس ١٣١٩ عقد المسئولون عن محاكم التفتيش اجتماعًا حاشدًا في كنيسة الجبانة لمساءلة المنشقين عليها وحملهم على إعلان ندمهم وتوبتهم على الآثام التي اقترفوها في حق الكنيسة الكاثوليكية، وكذلك رضائهم عن أى عقاب يفرض عليهم. أما الذين تخلفوا عن إعلان توبتهم فقد أعطوا مهلة للاستغفار. وعوقب الأهالى على عصيانهم للكنيسة، وصدرت إليهم الأوامر ببناء كنيسة صغيرة ملحقة بالكاتدرائية في غضون عامين، وكذلك إقامة بوابة كنيسة الدومنيكان، وإعطاء خمسين جنيهاً تبرعاً لكنيسة الرهبان الكراملة، ثم بناء مقابر من الرخام كى تضم رفات كل من المحققين الراهب نيكولاس ديفيل، وفولكس دى سانت جورج في مدينتى ليون وكاركاسون، اللذين لحق الأذى بهما نتيجة تمرد الأهالى عليهما. وأيضاً شمل العقاب جميع القناصل الذين اتخذوا مواقف عدائية ضد محاكم التفتيش في الفترة من عام ١٣٠٢ حتى عام ١٣٠٤. وأيضاً وقَّعت محاكم التفتيش - التي خرجت في هذا الصراع ظافرة منتصرة - العقاب على مدينة كورديس قبل أن تتصالح معها. وليس هناك دليل على أن المهترقين الذين قبضت عليهم محاكم التفتيش في ألبى عام ١٢٩٩ كانوا بالفعل من المارقين. وتحت وطأة التعذيب استطاعت هذه المحاكم أن تنتزع من كثير من الأبرياء اعترافات بهرطقتهم. وقد أصر «لامبرت دى فويسيه» على عدم التراجع عن أفكاره الدينية المارقة، فتم حرقه في ١٣٠٩ في حين انهار معظم السجناء أمام التعذيب.

كان المحقق البارز في محاكم التفتيش برنارد جوى على حق حين شكّا من أن القيود التي فرضها الملك فيليب على هذه المحاكم شجعت على انتشار الهرطقة في لانجويديوك. ورغم ذلك فبحلول عام ١٣٠٤ أكد الراهب الدومنيكانى جويلم پيير أن لانجويديوك تطهرت من المهترقين، وأن عددهم في ألبى وكاركاسون وكورديس لا يزيد على أربعين أو خمسين مهرطقاً. ويبدو أن هذه الأرقام غير مؤكدة، فقد دأب المحقق برنارد جوى على الزهو بأن محاكم التفتيش استطاعت في الفترة من ١٣٠١ إلى ١٣١٥ أن تكتشف ألف مهرطق اعترفوا بمروقهم، وتم توقيع العقوبة عليهم.

وتشير السجلات التي احتفظ بها المحقق جيوفروا دابليس في كاركاسون إلى كثرة عدد

المهرطقين الذين مثلوا أمام محكمة التفتيش في كاراكاسون في الفترة من ١٣٠٨ حتى ١٣٠٩. ويؤكد أحد الشهود في محاكمة برنارد ديلسييه كثرة عدد المهرطقين الذين اكتشفتهم محاكم التفتيش. وفي الوقت نفسه تقريباً بدأ «ليمبورش» في نشر الأحكام التي أصدرتها محاكم تفتيش تولوز. والجدير بالذكر أنه تم تعيين المحقق برنارد جوى في محكمة تفتيش تولوز عام ١٣٠٦. وجوى من أبرز المحققين الذين عرفتهم محاكم التفتيش عبر التاريخ، وهو رجل مشهود له بالعلم الغزير والكفاءة النادرة. وقد اعترف البابا يوحنا الثانى عشر بفضل وأياديه البيضاء على الكنيسة الكاثوليكية، ويرجع الفضل إليه في اقتلاع جذور الهرطقة الكاثارية من لانجويديوك عندما كان يعمل محققاً في محكمة تفتيش تولوز. ورغم نجاح محاكم التفتيش في القضاء على النبلاء المهرطقين والمؤمنين بالكاثارية، فإن هذه الهرطقة ظلت تضرب بجذورها الراسخة بين الريفيين البسطاء الذين يعيشون في الوديان والوهاد وسفوح جبال الپرينيز (البرانس).

وكان «پير أوتيه» الكاتب السابق لمدينة باكس (بامييه) من أبرز الذين انخرطوا في الهرطقة الكاثارية. وكان هذا الرجل ذا ثراء واسع وعريض، فهو يملك الضياع في سفح جبال الپرينيز الوعرة، حيث الكهوف الكثيرة والمخابئ العديدة والدروب القليلة شديدة الوعورة، الأمر الذى سهل على المارقين والمهرطقين مهمة الهروب إلى حدود إقليم أراجون. أصبح أوتيه بعد حياة شهوانية قضاها في المتع والملذات من أكثر الناس تقشفاً وزهداً في الحياة، والتف حول هذا المهرطق المريدون والأتباع لدرجة أفزعت محاكم التفتيش وجعلتها تجد في طلبه وتسعى حثيثاً للقبض عليه. وعرض رجل غادر يدعى جويلم چين على الرهبان الدومنيكان الإيقاع بهذا الرجل وتسليمه إليهم. وبالفعل استطاع بعض الخونة الإمساك به في جنح الظلام وكمموه ثم حملوه إلى الجبال، حيث ألقوا به في هوة بعد انتزاع اعتراف منه بأنه مذنّب.

وتلخصت مهمة محقق كاراكاسون جيوفروا دابليس أساساً في تحديد الأشخاص الذين وفروا الحماية والملجأ الآمن للمهرطق پير أوتيه. وكذلك بذل محقق تولوز جهداً نشيطاً مماثلاً لتحقيق الغرض نفسه، مما دفع هذا المهرطق لتغيير الأماكن التي يختبئ فيها. وبسبب التفاف المريدين حوله عجزت محاكم التفتيش عن الإمساك به؛ مما دفع المحقق برنارد جوى في ١٠ أغسطس ١٣٠٩ إلى إصدار بيان خاص يحث فيه الكاثوليك المؤمنين على إلقاء القبض عليه وعلى شريكه في الهرطقة «پير سانش»، و«سانش ميرساديه» حتى يكسبوا رضا الله عليهم. وفي الواقع لم يكن هناك أى داع لإذاعة إصدار مثل هذا البيان على العالمين، لأن المهرطق أوتيه

كان قد تم إلقاء القبض عليه وعلى معظم أفراد عائلته وأصدقائه في الفترة من ١٣٠٨ إلى ١٣٠٩. وكذلك أُلقت محاكم التفتيش القبض على مريده الوفي «بيرين موريل»، الذي ظل ينكر هرطقة معلمه أوتيه حتى نصحه هذا الأخير في سجنه بالاعتراف.

وتبع ذلك القبض على مهرطق آخر اسمه «أميل دى پيرليس»، الذي أحرق على الخشبة يوم ٢٣ أكتوبر ١٣٠٩، أى قبل إحراق شيخ المهرطقين پير أوتيه في أبريل ١٣١٠، وذلك حين جاء المحقق جيوفرو دابليس من كاركاسون ليشارك زملاءه فرحة الانتصار على الهرطقة. واستقبل پير أوتيه مصيره برباطة جأش ولم يخف أفكاره المارقة، فقد وصف كنيسة روما بأنها مجمع إبليس. ويبدو أنه تعرض للتعذيب لإجباره على الكشف عن رفاقه ومريديه الذين وفروا له ملاذًا آمنًا في فترة هروبه. ونظرًا لامتلاك پير أوتيه قدرًا هائلًا من المعلومات عن نشاط زملائه المهرطقين، فقد اعتبره المحقق برنارد جوى صيدًا ثمينًا.

وهكذا تم القضاء على الهرطقة الكاثارية، ونجح المحققان برنارد جوى، وجيوفرو دابليس في غضون سنوات قلائل في القبض على أتباع المهرطق پير أوتيه ومريديه وإحراق البعض منهم. ويمكن القول إن فرنسا بعد عام ١٣١٥ لم تشهد مهرطقًا عملاقًا في مكانة أوتيه، ولكن هذا لم يمنع من ظهور بعض التوابع كما نستدل على ذلك من بعض الأحكام الواردة في سجلات عامى ١٣٢٧ و ١٣٢٨، حيث نرى محقق كاركاسون «چين دوپرات» يدين هرطقة «جويليا تورنير» التى أحرقت بسبب تشبثها بمعتقداتها المارقة. وأيضًا من بين التوابع أو الذبول المشار إليها أن المحقق هنرى دى شاماي حكم في كاركاسون بالسجن على مهرطق كاثارى اسمه «جويلم أميل»، كما أنه حكم بالسجن عام ١٣٢٩ على اثنين من الكاثارين، هما «بارتولومى پايز»، و«ريموند جاريك»، وفي العام نفسه (١٣٢٩) أمر هذا المحقق بهدم أربعة منازل ومزرعة؛ لأن أصحابها تحولوا إلى الهرطقة أثناء معيشتهم فيها، فضلًا عن استمرار المحققين في اتباع سياسة مصادرة ممتلكات المهرطقين. ويمكن القول إن لانجويديوك آنذاك أصبحت خالية من الهرطقة بعد أن بلغت ذروتها قبل ذلك بمائة وخمسين عامًا، وبلغت من الضراوة والعنف مبلغًا كاد أن يقتلع المذهب الكاثوليكي من جذوره.

ومع الانتصار الساحق الذى حققته محاكم التفتيش على جنوب فرنسا، وشن الحروب الصليبية التى لا تنتهى، فقد هذا الجنوب انتعاشه الاقتصادى بعد أن كان يتفوق على كل أوروبا في مضمار التقدم والتحضر وفي الفنون والعلوم والرخاء في القرن الثانى عشر. وفي فترة ازدهار

الجنوب الفرنسى أصبحت مدنه تحكم نفسها بنفسها، وتحرص على توفير الحرية لمواطنيها، كما انشغل النبلاء بالفنون والآداب وقرض الشعر، موفرين لمواطنيهم الرفاهية وقدراً عظيماً من الحرية. ولكن بشن الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش انهارت الصناعة والتجارة وعاش الناس فى فاقة، وصودرت أموال النبلاء والحكام وحل محلهم حكام أغراب عن البلاد يحكمون بالحديد والنار، ويعملون على ترسيخ النظام الإقطاعى المتخلف الذى كان يسود شمال أوروبا ويجعلها تعيش فى ظلام حضارى دامس. وبدلاً من أن تؤدى حضارة الشمال الأوروبى إلى بزوغ عصر من النهضة، أصبح الأمل معقوداً على إيطاليا فى الجنوب فى بزوغ هذه الحضارة.

ورغم ما أحرزته محاكم التفتيش من نصر ساحق على المهرطقين، فإنها كانت تحمل فى أحشائها بذور انهيارها، كما يدل على ذلك ذبوع وانتشار النهضة الإيطالية فى جميع أرجاء القارة الأوروبية.

* * *